

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

ربنا ولك الحمد على عفوك بعد قدرتك، وعلى حلمك بعد علمك، حكمت فعدلت، وبينت ووضحت وقطعت المأثور، فلا معارضة بمسد البيان ولا حجة بعد التعليم والإرشاد، أفتاقت كتابك الكريم وسنة نبيك الطاهرة في بيان القضايا التي تتعلق بالأسرة وجعلت الزواج سنة محكمة من سنن الأنبياء والمرسلين فقلت وقولك الحق:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾ [الرعد: ٣٨].

وكان خير من تزوج على هذه الأرض النسيء الكريم وكانت خديجة من اللاتي كملن من النساء فقد كمل من الرجال كثير ولم يكمل من النساء إلا

أربع:

آسية ومريم وخديجة وفاطمة، أقمعت البيوت على المودة والرحمة، وذلك بعد السكتى بأوسع معانيها، حسيّة ومعنوية، فقلت وقولك الحق:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَكِرُونَ﴾ [الزّوم: ٢١].

وبين نيك الكريم أن أقل النساء مهراً أعظهن بركة، وحث أولياء أمور النساء إن جاءهم من يرضون دينه وخلفه أن يزوجه وذلك حتى لا تكون فتنة في الأرض أو فساد كبير.

ومن زوج كريمه من فاسق فقد قطع رحمها وقال الحسن:

واللاتي يخافون نشرهن فعضوهن وأهملوهن في المضاميع وأضر بهن فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا إن الله كان عليا كبيرا [النساء: ٣٤].

فإن كان الخلاف منهما قلت سبحانه:

﴿وإن عظم شقاق بينهما فابعثوا حكما من أهله وحكما من أهلها إن يريدوا أصلاحا يوفى الله بينهما إن الله كان عليما خبيرا﴾ [النساء: ٣٥].

فإن كان الشقاق من جهة الزوج فقد ذكرت العلاج في قولك:

﴿وإن امرأة خافت من بعلها نشورا أو إعراضا فلا جناح عليهما أن يصلحا بينهما صلحا والصلح خير وأحضرت الأُنثى الشرع وإن تحسيرا ونفقوا فإن الله كان بيا تفتون خبيرا﴾ [النساء: ٣٥].

فإذا تعدد هذا أو ذاك أو ذلك وتعدت الأقدام واضطربت الأقدام، فقد

قلت وقولك الحق:

﴿وإن يفرقا يعني الله كلاً من سعيه وكان الله واسعا حكيما﴾ [النساء: ٣٥].

[١٣].

وفي هذا الكتاب قضايا تتعلق بالإسرة في المصحف، وغيرها وفي حل لمشاكل الأسرة في ضوء الإسلام العظيم ونور الشريعة الغراء.

نسأل الله تبارك وتعالى أن ينظر إلينا بعين رعايته وتوفيقه فقطرة من فيض جوده تملأ الأرض ربا ونسرة بعين رضاء تحمل الكافر ربا، شعاع من رضاك يطفى غضب ملوك أهل الأرض، ولحمة من غضبك ترحم الروح ولو انتمست في نعيم الدنيا.

فهلم أيها الفارئ وأعمل النظر إن في ذلك لتكبرى لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد.

لا تروج بنك إلا لئلا تحبها أكرمها وإن كرمها لم يظلمها.

ولما كان عبادك بشرا يا إلهي وآت القاتل في شأنهم:

﴿هو أعلم بكم إذ أنشأكم من الأرض وإذ أنتم أجناد في بطن أمهاتكم﴾ [النجم: ٣٢].

فلما كنا من الأرض خلقت، وفيها سعاد، ومنها سخرج نارة أخرى،

فقد قرر نبيك الكريم هذه الحقيقة:

كل ابن آدم خطاء وخير الخطائين الترابون، فقد يخلق أحد الزوجين أو كلاهما وخشية أن يخطئ الحساب بأرغم المراقب، فقد جعلت لكل مشكلة حلا وقلت في محكم كتابك:

﴿يزيد الله لبيس لكم ويهديكم سنن الذين من قبلكم ويتوب عليكم والله عليم حكيم﴾ [١٦] والله يريد أن يتوب عليكم ويريد الذين يتوبون الشهوات أن تميلوا ميلا عظيما [١٧] يريد الله أن يخفف عنكم وخلق الإنسان ضعيفا [النساء: ٢٦-٢٨].

قلت وقولك الحق:

﴿يا أيها الذين آمنوا لا يحل لكم أن ترثوا النساء كرها ولا تعضلوهن لتذهبن ببعض ما اكتسبن إلا الجاهل بفاحشة مبينة وعاشرهن بالمعروف فإن كنهن من فعلن أن كنهن شيئا ويجعل الله فيه خيرا كثيرا﴾ [١٨] وإن أردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيت إحداهن نفقارا فلا تأخذوا منه شيئا تأخذونه بهتانا وإنما فيها [١٩] وكيف تأخذونه وقد أفضى بعضكم إلى بعض وأخذن بكم بيانا علقا [النساء: ١٩-٢١].

قلت وقولك الصديق:

﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم فالصالحات قانتات حافظات للغيب بما حفظ الله

الاحلال والعزائم في الزواج -

وحياة الأسرة

الدعوة إلى بناء الأسرة:

من نعم الله تعالى على عباده أنه سبحانه شرع الزواج ليكون سنة محكمة من سنن المسلمين من لدن آدم إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، قال تعالى:

﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِنْ قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَكُمْ أَزْوَاجًا وَفَرِيقًا﴾ [الرعد: ٢٨].

ولكن يعجز البشر هذه الأرض كما قال تعالى:

﴿هُوَ أَنْشَأَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [اعورد: ١٦١].

فلا بد أن يكون هناك سنن وشرائع تبين للناس كيف يقيمون الحياة الزوجية في ملوك مستقيم وبناء متين، ومن هنا فإن الإسلام نظم العلاقات، وحد الحدود، وبين الحقوق، ووضح الواجبات، لتسير سيرة الحياة في جو معتدل، وتعيش الأسرة حياة راضية لا تسع فيها لافية.

وفي القرآن الكريم من الآيات ما يدل دلالة قاطعة على أن الزواج نعمة عظمى امتن الله بها على عباده، من هذه الآيات:

فقره تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَكُمْ وَبَيْنَ مَهْجَمِهِمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً رَأَوْا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ وَقِيًّا﴾ [النساء: ١].

العفاف، والبجاهد في سبيل الله. (رواه الترمذي وقال صحيح حسن، ورواه

الحاكم وصححه ووافقه الذهبي)

وعن انس رضي الله عنه قال:

«من رزقه الله امرأة صالحة فقد أمانته على شطر دينه فليق الله في الشطر

الباقى». (رواه الحاكم وصححه وكذا الطبراني في الأوسط)

وأما الأثارة

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه:

«لا يمنع من النكاح إلا عجز أو فجور».

فبين أن الدين غير مانع منه، وحصر المنع في أمرين مذمومين.

وكان عمر رضي الله عنه يكثر النكاح، ويقول:

«ما أتزوج إلا لأجل الولد».

وقال ابن عباس رضي الله عنه:

«لا يتم نكاح الناسك حتى يتزوج».

قال الغزالي في إحيائه:

يحمل أنه جعله من النسك وتمة له، ولكن الظاهر أنه أراد به أنه لا يسلم قلبه لعلية الشهوة إلا بالتزويج، ولا يتم النسك إلا بفراغ القلب.

وقوله تعالى:

﴿وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنَ الْمَاءِ بَشَرًا فَعَمَلَهُ نِسَاءً وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾
[التوراني: ٥٤].

وقوله تعالى:

﴿وَاللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَكُنْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَيْنَ وَحْطَةٍ وَرِزْقِكُمْ مِنَ الْغَيْبَاتِ فَأَيَّا آيَاتِ بُيُوتِهِمْ يَعْنِي اللَّهُ هُمْ يَكْفُرُونَ﴾
[النحل: ٧٧].

وقوله تعالى:

﴿وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُمْ مَوَدَّةً وَرَحْمَةً إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْلَمُونَ﴾ [الروم: ٢١].

وقد حث الصادق المعصوم على الزواج ورغب فيه وجاءت أحاديث الشريفة مستفيضة فيها من الثور النبوي ما يضيء الطريق لمن أراد أن يذكر أو أراد شكركا.

من ذلك قوله ﷺ:

عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:

«يا معشر الشباب من استطاع الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» (رواه البخاري ومسلم).

والباءة: كناية عن النكاح وأصلها النكاح، والذي يأوي إليه الإنسان، سمي النكاح بها، لأن من تزوج امرأة برأها منزلا.

والوجاء: هو عبارة عن رض الخصبين للفحل حتى تزول فحلته، فهو مستعار للخصف عن الوقاع في الصوم، ومعناه إنه يتقطع النكاح.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«ثلاثة حق على الله عونهم: المكاتب الذي يريد الأداء، والتاكي يريد

أولاً: سمات الزوجية الصالحة في الشرع الحكيم،

١ - إن أهم ما عني به الإسلام لاختيار الزوجة التي تعين على نواب الدهر وتكون سكناً وذخراً للرجل وخيراً نتاج الطلع إليه والحرص عليه هو دينها، قال ﷺ:

«تتبع المرأة لأربع: لالله ولحسبها ولجمالها ولدينها، فاظفر بذات الدين تربت يداك». (متفق عليه)

وقوله ﷺ:

«تربت يداك»: معناه: الحث والتعريض، وأصله الدعاء بالافتقار، وأقرب: إذا أيسر، ولم يمكن قصده به ونفع الأمر بل هي كلمة جارية على ألسنة العرب، كثولهم.

لا أم لك، وقيل: أراد وقوع الأمر لتعديبه ذوات الدين إلى ذوات الجمال وأقال معناه:

تربت يداك إن لم تفعل ما أمرك به.

فلماذا تشرع الدين في المقام الأول لاختيار الزوجة؟

لأن الدين هو الحصن النجى والسراج المنير لقطاعات الحياة وهو حبل الله المتين الذي يشجسو به المرء من مكاييد الكائدين والسنة الحاقصين وعيسون الحاسدين، وهو المحك الأساسي لتقييم الناس يوم الدين.

قال ﷺ:

«إن الله لا ينظر إلى صوركم وأجسادكم وإنما ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم».

ونظراً لأن الإسلام هو دين الفطرة السوية والمصلحة الاجتماعية فقد

قواعد البناء

إن الإسلام وهو يشيد قواعد بناء الأسرة أرسى لها أسساً متينة الأحكام متصلة بحبل السماء حتى تكون ناطقة سبحانه تجاوز التجزم في العلياء، فإذا كانت النجوم رتبة السماء فإن الأسرة هي رتبة المجتمع، وهي البهجة والنعماء والأهل والأحباب إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها فلماذا نعيم دائم ولماذا عقاب ليس له دافع من الله ذي العذاب.

لقد أحكم الإسلام البناء للأسرة وشيدها على قواعد من الانتقاء لحجر الأساس لا يقوى بناء على مجاراته في مثل هذا الشوغل في الأعماق، فقال مسمى الخي المسلم وأختى المسلمة لتربا ما هي الشروط المطلوبة في الزوج المسلم والزوجة المسلمة وهي شروط وضعها الشرع الحكيم للبناء الراسخ المعبى حتى لا يكون دثلاً تذروه أعاصير الحياة وعواصفها فيصبح المسلم يقرب كفيه على ما أفتق فيه وحسرة على ما فرط في جنب الله.

قال تعالى:

﴿أَقِمْنَ أَسْسَ بِنَائِهِ عَلَى قُلُوبِ مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانِ خَيْرٌ أَمْ مِنْ أَسْسَ بِنَائِهِ عَلَى شَفَا حَرْفٍ هَامٍ فَالْهَارِ بِهِ لِي نَارِ جَهَنَّمَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ﴾ [التوبة: ١٠٩].

ولما كانت القاعدتان الأساسيتان في بناء الأسرة هما الزوج والزوجة فقد وضع الشرع الحكيم لهما من المواصفات ما ينمي المودة والرحمة ومشاعر الخير والتواصل ويحمل الزواج بحق من أجل النعم التي امتن بها الله علينا حيث تسير السفينة يحوطها الحب والرضى والعطاء ونظفها سبحانه الرحمة والإيمان.



ترك بنتاً صغاراً وهم في حاجة إلى رعاية أسرة تقوم على تربيتهن وأن اليب اقدر على هذه الرعاية من البكر التي لم تدرب على تدبير المنزل.

وروى:

«عليكم بالإنكار فإنهن أعذب أنواراً وأمنق أرجحاً وأقل خيراً، وأرضى بالبسر».

والقصود بعبودية الكلام: طيب الكلام.

ونق الأرحام: كثرة الأولاد.

وأقل خيراً: أي أقل مكرراً وخليعة.

٥ - تفصيل الزواج بالمراة الولود،

لما كان الغرض الاسمى من الزواج هو الإنجاب فينبغي أن تكون الزوجة متجنبة وتعرف بسلامة جسمها والنظر في حال أمها وحال أخواتها المتزوجات وخالاتها وعماتهن فإن كن من الصف الولود فالأرجح أن تكون مثلهن في الإنجاب، وهذا ضرورى لمضاعفة أعداد الأمة المحمدية التي جعلها الله خير أمة أخرجت للناس، روى:

«تزوجوا الولود الودود فإنى مكثرتكم يوم القيامة».

٦ - تفصيل الاختيار فى الزواج،

أى الاعتماد قدر الإمكان عن النساء ذوات النسب والقرابة حرصاً على نجابة الولد وضماناً لسلامة المربية من الأمراض الوراثية وتوسيعاً لدائرة التعارف الأسرية لتوطيد للروابط الاجتماعية.

هذه هى المعايير العامة التي وضعها الإسلام لاختيار الزوجة على أن يكون معسراً في يقين كل مسلم أن المعيار الأهم والأكيد هو معيار الدين والأخلاق، فمن فاز بذلك الزوجة قد فاز بخير الدنيا والآخرة.

وضع عدة معايير أخرى إضافية لاختيار الزوجة لتحقيق الهدف الاسمى والسعادة القصوى من الزواج، من تلك المعايير:

٢ - الأصل والشرف،

«وذلك بأن تكون الزوجة من أسرة عريقة عرفت بالصلاح والخلق وأصالة الشرف».

وروى عن ابن عدى عن عائشة رضي الله عنها مرفوعاً:

«تخيروا لطفكم فإن النساء يلدن أشياء أخواتهن وأخواتهن».

وفى رواية:

«اطلبوا مواضع الأكفاء لطفكم فإن الرجل ربما أشبه أخواله».

٢ - الجمال،

لم يستط الإسلام الجمال من حسابه لأن النفس البشرية جبلت على عشق الجمال ففى الحديث الصحيح:

«إن الله جميل يحب الجمال».

وقال عليه السلام:

«خير النساء من إذا نظرت إليها مسرتك وإذا أمرتها اطاعتك، وإذا أقسمت عليها برتك، وإذا غبت عنها حفظتك فى نفسها ومالك» (رواه النسائي).

٤ - تفصيل المرأة البكر

وهناك دلائل على هذا التفصيل من الهدى النبوى:

لما تزوج جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم:

«هلا بكراً لأصحبها ولأعيبك». فاختير جابر الرسول صلى الله عليه وسلم بأن أباه قد

«إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فأنكحوه إلا تفعلوا تكن فتنه في

الأرض وفساد».

قالوا: يا رسول الله وإن كان فيه: قال: «إذا جاءكم من ترضون دينه

وخلقه فأنكحوه ثلاث مرات» (قال الترمذى حديث حسن غريب).

روى رواية أخرى صحيحة:

«إذا خطب إليكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوا تكن فتنه في الأرض وفساد عريض» (رواه الترمذى).

وأي فتنة أعظم على المرأة المؤمنة من أن تقع تحت يد فاسق تشعر معه تحت سقف الزوجية بالافتقار والله جعل الزواج سكناً ومودة ورحمة، وأي فتنة أعظم من الزواج من رجل لا يعرف الله بسير المرأة إلى طريق الهاوية من سفور واختلاط وعدم مراعاة قواعد الفضيلة.

وأي فتنة أعظم من أن يترى الأولاد على الانحراف والإباحية والفساد

والمسكر.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: -

«ومن كان مصراً على الفسوق لا يتنبأ أن يزوجه».

وقال رجل للحسن البصري:

«إن لي بنتاً فمن ترى أن أزوجه لها؟»

قال: «زوجها من يتقى الله فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم

يظلمها».

إنما بقية المعايير فهي تختلف باختلاف الظروف والأحوال.

فاتقوا الله أيها الشباب المقدم، على الزواج ولا يفرقكم الجمال الزائف أو المال الزائل أو الحب الطائش وليكن جيلكم هو الزوجة الصالحة في المقام الأول، قال تعالى:

﴿وَالْأَمَةُ مُؤْتَمَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ﴾ [البقرة: ١٢٦]. وما نوفرلها بعد ذلك من عيزات فهو فضل ونعمة والله عليهم بذات الصدور وبشائكم تزدقون.

□ □ □

ثانياً: سمات الزوج الصالح في الشرع الحكيم:

١- إن اختيار الزوج الصالح ضروري للغاية لإرساء أسس الحياة الزوجية على دعائم متينة من الأمن والثبات على المبدأ وتخفيف المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي للأسرة والاحتياط في حق المرأة من الأهمية يمكن كما قال الإمام الغزالي في الإحياء لحيته بالزواج لا مخلص لها من الزواج قاصر على الطلاق بكل حال.

قالت السيدة عائشة رضي الله عنها:

«الزواج رقي فليظن أحدكم لين يضع كريحته».

فيجب على ولي أمر المرأة أن يختار لها رجلاً ذا دين وذا خلق يفهم الإسلام فهماً حقيقياً وتطبيقاً تطبيقاً عملياً تسليوياً بكل فضائله السامية وآدابه الرفيعة.

فقد أخرج الترمذى عن أبي حاتم المزني قال:

قال رسول الله ﷺ:

تلك هي قواعد البناء للأسرة المسلمة وهي لا شك قواعد وطيدة الأركان، وقد أحاط الإسلام هذه القواعد بسياس متين يسمى التكافل فلا بد أن يكون ثمة تقارب بين الزوج والزوجة من حيث السن والمركز الاجتماعي والمسنوي البنائي والاقتصادي فإن التقارب في هذه التواحي مما يعين على دوام العشرة ويقاء الألفة ولا أدل على ذلك من موقف سيدنا رسول الله ﷺ من ابنته السيدة فاطمة فقد خطبها أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فقال: إنها صغيرة فلما خطبها على زوجها إياه.

«إذا أراد ولي أمر فتاة أن يرجع مبيّراً من المايبر فيلكن هو معيار الخلق والدين أسوة بسيد الخلق أجمعين».

ولست أرى السعادة جمع مال

ولكن السقنى هو السعد

ونقوى الله خير الزاد ذخيراً

وعند الله لثلاثى مسرير

ليعلم العفلاء أن السعادة ليست في سكنى القصور ولا في الاتساع باحتشاء الكتوس المربعة ولا في الاستمتاع بالعيد الأماليد وإنما السعادة مملكة قائمة بالخص صورها القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَرُحِي اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ الآية: ٤٨.

فعلى الباحثين عن السعادة أن يعلموا أن السعادة حقيقة ثابتة لا ترتكز على حياة أو حال أو سلطان إنما هي صرح شامخ أساسه العمل الصالح والإيمان الراسخ والغلب السليم وتلك هي أركان البناء الروحي للزواج، فإن كان القاصدون على الزواج يظنون أن قواعد البناء مادية فقط تستل في الإمكانيات المادية لكل من الزوجين فهم خاطئون كل الخطأ وأهمون كل الزهم

عن سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال:

«مر رجل على النبي ﷺ فقال لرجل عنده جالس: «ما رأيك في هذا؟» فقال: رجل من أشراف الناس، هذا والله حري إن خطب أن ينكح وإن شفع أن يشفع، فسكت رسول الله ﷺ، ثم مر رجل آخر، فقال له رسول الله ﷺ: «ما رأيك في هذا؟» فقال: يا رسول الله هذا رجل من فقراء المسلمين، هذا حري إن خطب أن لا ينكح، وإن شفع ألا يشفع، وإن قال أن لا يسمع لقوله: فقال رسول الله ﷺ: «هذا خير من ملء الأرض مثل هذا» (متفق عليه).

٢ - القدرة على القيام بأعباء المعيشة،

لأن الرجل هو رب الأسرة والتصرف في أمرها وله القوامة عليها ولن يكون ذلك إلا بقدرته على الإنفاق. قال تعالى:

﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤].

وقال ﷺ:

«من استطاع منكم الباءة فليزوج ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء».. أي وقاية.

والباءة مقصود بها ما يتطلبه الزواج من نفقات والتزامات المعيشة من سكن وتحرر.

٢ - ألا يسبق غيرها إليها بخطبة شرعية؟

فإن كانت ثمة موانع شرعية كإنا تكون محرمة عليه بسبب من أسباب التحريم المؤبدة أو المؤقتة أو كان غيره مبقه بخطبتها فلا يباح له خطبتها بالنسبة للتحريم المؤبد فقد بينه الله عز وجل في قوله تعالى:

﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ وَخَالَاتُكُمْ وَبَنَاتُ الْأَخِ وَبَنَاتُ الْأَخْتِ وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُمُ مِنَ الرَّضَاعَةِ وَأُمَّهَاتُ نِسَائِكُمْ وَرَبَائِكُمُ اللَّائِي فِي حَبْرَتِكُمْ مِنْ نِسَائِكُمُ اللَّائِي دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَإِنْ لَمْ تَكُونُوا دَخَلْتُمْ بِهِنَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ وَحَلَالٌ بَيْنَاكُمْ الَّذِينَ مِنْ أَصْلَابِكُمْ وَأَنْ تَجْعَلُوا بَيْنَ الْأَخْنِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ٢٣ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ٢٤﴾ (النساء: ٢٣، ٢٤).

وسبقها الآية الكريمة:

﴿وَلَا تَحْكُمُوا مَا بَيْنَكُمْ مِنْ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَمَقْتًا وَسَاءَ سَبِيلًا ٢٢﴾ (النساء: ٢٢). فهذه الآيات الكريمة بيّنت ما حصره الإسلام من النساء ونحوهنَّ:

١ - زوجة الأب، سواء كانت مطلقة أو متوفى عنها، وسبب التحريم هو ما أورده الفسوطي من أن هذا الزواج يسبب الكراهية بين الولد وأبيه، إذ إن العادة قد حثت بأن يكره الزوج الشافى للمرأة زوجها الأول، فاقترعت المحكمة صيانة العلاقة بين الابن وأبيه من مظنة التدهور بالكراهية والحقن، وكان هذا الزواج مشتملاً في الجاهلية، فأبطله الإسلام.

٢ - الأم وأماها وإن حملت، سواء كانت من قبل الأم أو من قبل الأب.

٣ - البنت، وبنت البنت، وبنت الابن، وإن سفلن ونحوهنَّ.

لأن الأسرة هي روح المجتمع وبقضه، هي دعامة وركيزته، هي المادة والروح، هي العقيدة والعمل.



مشروعية الخطبة

إن الخطبة هي الخطوات العملية لإرساء تحجر الأساس للحياة الزوجية وسواء الأسرة وإذا كانت هناك دراسات كثيرة حول الطريقة المثلى لوضع دعائم أي بيتان من ناحية الوقت والتكلفة والجهد والأدوات التي تستخدم لذلك والمولد تعطى أفضل نتائج ممكنة فإن مدرسة محمد ﷺ قد حددت منهاجاً سليماً لإرساء دعائم الأسرة بحفظ لها كيانها مدني الحياة وبصورتها من كل عوارض وأعاصير قد تطرأ عليها خلال وحلتها وسط أمواج البشرية ومعترك طباع الحياة.

فما هي تلك الخطوات وما هي الضمانات التي وضعتها الشارع الحكيم لتحقيق الضمانات لكل من الطرفين وإحاطة الأسرة بسياج متين على أساس من الخلاق والدين؟

أول الأعمال:

أول عمل يعمل على الذي يرغب في الزواج أن يستشير أقرب الناس إليه فمن خطبها فإن وافقها يرسل امرأة أمية لتعرف على حالها لعل فيها عيباً يكون مستراً لم يعد ذلك يسأل من يختلف بعشيرتها من جيران وأقارب عن أصلها وسلوكها وسلوك أسرتها على أن يراعى أن هناك شروطاً في المرأة التي تباح خطبتها منها:

١ - أن تكون خالية من الموانع الشرعية التي تمنع زواجه منها في الحال.

تستترين متى وكأ عمك؟ فقلت: قلت: **لست أستترين** قال: **أرضعتك امرأة** أخرى. قالت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل.

فدخلت على رسول الله ﷺ، فحدثته فقال: «إنه عمك، فليجعل عليك».

يعنى: ليدخل عليك.

قال الفقهاء:

في هذا الحديث دليل على أن اللبن الناشئ من حمل بسبب رجل، وهو المسروف في كتب الفقه باسم (لبن الفحل) يعنى اللبن الناشئ بسبب رجل، يتعلق به التحريم، كما يتعلق من جهة المرضعة بسبب لبنها، فإن النبي ﷺ أثبت عمومة الرضاعة وأختها وعمومة النسب، فثبت حرمة الرضاع بين صاحب اللبن وبين الرضيع، وبصير ولداً له، وأولاده إخوة الرضيع وأخواته، ويكون إخوته أعمام الرضيع، وأخواته عماته، ويكون أولاد الرضيع لأولاده وإلى هذا ذهب جمهور من الصحابة والتابعين وفتها الأمصار، كالأوزاعي، والثوري، وأبو حنيفة، وأبن جريج، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق وغيرهم واحتجوا بهذا الحديث الصحيح.

وخالف في ذلك ابن الزبير، وابن عمر، وراغب بن خديج، وجماعة من التابعين، وقالوا: الرضاع إنما هو للمصاهرة وقد نص القرآن على الأمهات والأخوات من الرضاعة، ولم يذكر العمه ولا البنت.

قال الإمام القرطبي: القول في هذه المسألة مشكل، ولكن العمل عليه، والاحتياط في التحريم أولى.

وقال الإمام الشافعي:

تشر الحرمة إلى الفعل خارج عن القياس، فإن اللبن يفصل عن المرأة، ولكن التبغ الحديث. (أي العمل به).

٤ - الأخت الشقيقة، أو لأب، أو لأم، وبناؤها وإن سفلن.

٥ - العمه الشقيقة أو لأب أو لأم.

٦ - الحالة الشقيقة أو لأب أو لأم.

٧، ٨ - بنت الأخ وإن سفلت، وبنت الأخت وإن سفلت.

والسبب في تحريم هؤلاء: أن الزواج لما كان من مقاصده تهذيب النفس الإنسانية، وزيادة ثروتها من المودة والرحمة والسكر، والآلة بين الذكر والأنثى، وترسيخ دعائم الرحمة في القلوب، بالإضافة إلى تهذيب التوراة، وحفظ النوع، كانت هذه المقاصد غير متحققة في هذه الأنواع من المحرمات لأن المودة والرحمة والحلب القائم بينهما وبين الرجل أقوى وأسمى من الحب الناشئ من مخالطة الذكر والأنثى بالزواج، لأن قرابة الدم والنسب الأصل لا تقوم لأعمالها لفة الزواج وورثته.

٩، ١٠ - الأمهات من الرضاعة، وهي المرأة التي أرضعت الولد، يحرم عليها أن يتزوجها، لأنها بمنزلة أمه، والأخوات من الرضاعة، لأن المرضعة لما صارت أمًا، صارت بناتها أخوات للرضيع يحرم عليه (وواجهن).

وقد أخرج البخاري، ومسلم عن عائشة رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال:

«يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب».

فالرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع وأولاد المرضعة، فبناتها أخواته، وأخواتها أخالات، ويحرم عليها الرضيع لأن ابنها، ويحرم عليها فروعها كذلك ولكن هذه الحرمة لا تسري من الرضيع إلى آيائه وأمهاته وأخواته وأخواته.

لبن الفحل:

أخرج الشيخان والترمذي، وأبو داود والنسائي وابن ماجة عن عائشة رضي الله عنها دخل على أفلح بن أبي القعس، فاستمرت منه فقال:

لا تنهض هذه الحجة، لأن القرآن لا يثبت بالسنن والروايات روى

هذا على أنه قرآن لا خبر.

فلم يثبت كونه قرآناً، ولا ذكر الروى أنه خبر ليقبل قوله فيه.

هذا. وقد اختار الرأي الأخير الإمام ابن القيم رحمه الله، ووضحه

وفسر الرضعة فقال:

«الرضعة فعل من الرضاع، فهي مرة منه، فعتى النقص الذى فاقض منه، ثم تركه باختياره من غير عارض، كان ذلك رضعة لأن الشرع ورد بذلك مطلقاً، فحمل على العرف والعرف هذا، والقطع بعراض النفس، أو استراحة يسيرة، أو لشيء يلهيه، ثم يعود إليه عن قرب لا يخرجهما عن كونها رضعة واحدة، كما أن الأكل إذا قطع أكلته بذلك، ثم عاد من قريب لم يكن ذلك أكلاً، بل أكلة واحدة».

وقلت الرضاعة المحرمة هو الصغر عند جمهور الفقهاء.

١١ - أمهات الزوجات: والمقد على البنت يحرم الأم وإن لم يدخل

بها.

١٢ - بنت الزوجة (الزبينة) بشرط أن يكون قد دخل بأمرها.

١٣ - حائل الأبناء: يعنى زوجاتهم، والمراد بالابن: ابن الصلب، لا الولد بالنسب، فقد اطل الإسلام النفس، وتقع الحرمة مجرد العقد، سواء كان مع العقد وطء أم لم يكن.

١٤ - الجمع بين الأخنتين: لأن علاقة المودة والرحمة قائمة مع إحداهما، فلا يجوز إقامة علاقة مودة أخرى مع الأخت الثانية بإفساد العلاقة الأولى.

عدد الرضعات الذى يقع به التحريم:

ذهب بعض الفقهاء إلى أنه يحرم مجرد الرضاعة لعدم الآية.

وهو قول مالك وأبي حنيفة، ويحكى عن ابن عمر، وذهب إليه سعيد

ابن المسيب، وعروة بن الزبير والزهري.

وقال آخرون:

لا يحرم أقل من ثلاث رضعات لما ثبت عند مسلم من حديث عائشة رضيها

أن رسول الله ﷺ قال:

«لا تحرم المصاة والمصنان».

وعن ذهب إلى هذا القول أحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور،

وهو مروي عن علي وعائشة، وأم الفضل، وأبى الزبير، وسليمان بن يسار،

وسعيد بن جبير.

وقالت طائفة: الرضاع الموجب للتحريم خمس رضعات، لحديث مسلم

والترمذى والنسائى وأبى داود، عن عائشة قالت: كان فيما أنزل الله من

القرآن: عشر رضعات يحرم.

ثم نسخن بخمس رضعات معلومات يحرم.

شوفي رسول الله ﷺ وعن عائشة من المراءى.

وهذا مما نسخت آثاره، وبقي حكمه، وهو مذهب عائشة وابن مسعود

وعبد الله بن الزبير، وعطاء، وطاووس، وسعيد بن جبير، وعروة بن الزبير،

والليث بن سعد، والشافعى وهو رواية عند أحمد (وهى الراجحة فى

المذهب) قال ابن حجر:

والمراد بالنساء المعتدات لوفاء أوراجهن لأن الكلام في هذا السياق ومعنى التعريض أن يذكر المكلم شيئاً يدل به على شيء لم يذكره مثل أن يقول:

«إني أريد أتزوج».

والدودت أن يسر الله لى امرأة صالحة.

أو يقول: «إن الله لسائق لك خيراً».

والهدية إلى المعتدة جائرة وهى من التعريض.

وخلاصة آراء الفقهاء أن التصريح بالمطية حرام لجميع المعتدات والتعريض مباح للباين والمعتدة من الوفاة وحرام فى المعتدة من طلاق رجعى.

٢ - يحرم على الرجل أن يخطب على خطبة أخيه لما فى ذلك من اعتداء على حق الخطاطب الأول وأسائة إليه وقد ينجم من هذا التصرف الشقاق بين الأسر والاعتداء الذى يوجب الأمن وهو أمر ياباه الإسلام ويرفضه لأنه يبنى مجتمعه على أساس من الحب والود والأمن والأمان كما أنه لا يرضى للمرأة أن تكون سلمة تباع وتشترى لمن يدفع أكثر فهى حجر الأساس الثمن والركن الرئيس فى بناء الأسرة ولذلك فلها حرمتها ولها قداستها فى عبود الرجال إليها.

عن عتبة بن عامر أن رسول الله ﷺ قال:

«المؤمن أخو المؤمن فلا يحل للمؤمن أن يتباع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبته حتى يذره» (رواه مسلم).

١٥ - النساء الزوجات يحرم دواجهن إلا إذا صلت الزوج أو طلق بشرط أن تثبت براءة الرحم من الحمل، وذلك هو ما يسمى (العدة). التى أمر الله بها.

وبالنسبة للموانع المؤقتة:

١ - تحرم خطبة المعتدة سواء أكانت عدتها عدة وفاة أم عدة طلاق وسواء أكان الطلاق طلاقاً رجعياً أم باتناً.

فإن كانت معتدة من طلاق رجعى حرمت خطبتها لأنها لم تخرج عن عصمة زوجها وله مراجعتها فى أى وقت شاء وإن كانت معتدة من طلاق بائن حرمت خطبتها بطريق التصريح إذ حتى الزوج لا يزال متعلقاً بها وله حتى إعادة لها عقد جديد ففى تقدم رجل آخر لخطبتها اعتداء عليه واختلاف العلماء فى التعريض بخطبتها والصحيح جوازها حتى يكون للمرأة فرصة للتشفيى والاختيار فى أحسن الظروف وليس وسط مهادى اليأس والنضباع وإن كانت معتدة من وفاة يجوز التعريض لخطبتها أثناء العدة دون التصريح لأن صلة الزوجية قد انقطعت بالوفاة فلم يبق للزوج حتى يتعلل بزوجته التى ماتت عنها وإنما حرمت خطبتها بطريق التصريح رعاية لحزن الزوجة وحدادها من جانب ومحافظتها على شهور أهل البيت وورثته من جانب آخر فالإسلام وهو يقيم دعائم بنيان جديد يأبى أن يقيم على جرح مشاعر الآخرين قال تعالى فى كتابه الكريم:

﴿وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا عَرَضَتْ بِهِ مِنْ خُطْبَةِ النِّسَاءِ أَوْ أَكْتُمْتُمْ فِي أَنْفُسِكُمْ عَلِيمَ اللَّهِ أَنَّكُمْ سَأَلْتُمُوهُنَّ لَكِنَّ لَا تَوَاعَدُوهُنَّ سِرًّا إِلَّا أَنْ تَقُولُوا قَوْلًا مَعْرُوفًا وَلَا تَزِمُوا عَقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجَلَهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا فِي أَنْفُسِكُمْ فَاحْذَرُوهُ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَفُورٌ حَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٣٥].

عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«الطيب أحق بنفسها من زوجها والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صمئتها» (رواه الجماعة).

وعن خنساء بنت خدام الأنصارية أن أباه زوجها وهي ثيب فكرهت ذلك، فأتت رسول الله ﷺ فرد نكاحها. (رواه البخاري).

وروى عبد الرزاق عن ابن جريج عن عطاء الخراساني عن ابن عباس:

«إن خديجة أتيها دومة أُنكح أبنته رجلاً، فقال له النبي ﷺ: لا تفكر هو من ففكرت بعد ذلك أبا لية، وكانت ثيباً».

ورد النكاح إذا كانت المرأة شيئاً فزوجت بخير رضاها إجماع، واختلف العلماء في البكر والحديث دال على أنه لا إيجاب للأب عليها إذا امتعت، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:

«أعزوا النساء في بناتهن».

ولا شك أن هذا يدل على روعة الهدى النبوي لأن الاسماء أقرب الناس إلى معرفة ميول بناتهن.

وعن ابن عباس رضي الله عنه:

«أن جارية بكراً أتت رسول الله ﷺ فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة فضهرها النبي ﷺ». (رواه أحمد).

□ □ □

وأخرج البخاري عن ابن عمر رضي الله عنه كان يقول:

«نهى النبي ﷺ أن يسبع بعضكم على بيع بعض، ولا يخطب على خطبة أخيه حتى يترك الخطيب قبله أو يأذن له الخطيب».

حكى الترمذي عن الشافعي أن معنى حديث الباب:

«إذا خطب الرجل امرأة فرفضت به وركنت إليه فليس لأحد أن يخطب على خطيب، فإذا لم يعلم يرضاهما ولا ركنها فلا بأس أن يخطبها».

قال ابن حجر في الفتح:

قال الجمهور: هذا النهي للتحريم.

وقال الخطابي: هذا النهي للناديب وليس بنهي تحريم يطل العقد عند أكثر الفقهاء، كذا قال: ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور بل هو عندهم للتحريم ولا يطل العقد.

□ □ □

موافقة المرأة على الخطبة

لا بد من موافقة المرأة على من يتقدم لخطبتها لإقامة الحياة الزوجية على أساس التراضي بين الطرفين وهو أمر لا بد منه لإشاعة الحب والثام بين جنسيتي الأسرة وليس للأهل إرغام المرأة بحال من الأحوال على الاقتراح بشخص لا يتحقق معه الثام الروحي ولنا في رسول الله ﷺ أسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر.

جواز النظر إلى الخطوبة

لما كان الزواج هو بناء وطيد الأركان، لذا فقد عنى الإسلام بدراسة المعالم والأرجاء وحطرس الخلوة والاختلاط في فترة الخطوبة أي سمح بعرض المرأة للزواج ولكن في إطار إيمان جميل بحميتها من هزوات الشياطين والسنة التحليل.

فعلى كل من الرجل والمرأة رؤية بعضهما للآخر قبل الإقدام على الاقتراح فالخام لا يدخل مبدلاً إلا ويعرف خبره من شره قبل الدخول فيه.

قال الأعمش:

«كل تزويج يقع على غير نظر فأخروه هم وغم».

وهذا النظر تدب إليه الشرع ورغب فيه.

فمن جابر رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر منها إلى ما يدعوه إلى نكاحها فليفعل».

قال جابر: فخطبت امرأة من بني سلمة لكنت أختني لها حتى رأيت منها بعض ما دعاني إليها» (رواه أبو داود وأحمد بإسناد حسن).

وعن المغيرة بن شعبه:-

«أنه خطب امرأة فقال له رسول الله ﷺ:

أنظرت إليها؟

قال: لا.

قال: انظر إليها فإنه أحرى أن يؤدم بينكما».

أي أجعل أن يؤدم الوفاق بينكما» (رواه النسائي).

قال الهنوي في شرح السنة:

والعمل على هذا عند بعض أهل العلم قالوا:

استخارة الخطبة

يستحسن قبل الإقدام على الخطبة من كلا الطرفين أن يستخيرا ربهما في شريك الحياة بعد جمع المعومات الأولية عنه، وذلك حتى يقيما بنيانهما على تقوى الله ويملأا أن للزواج قدسيته والتزامات وتبعات ما فرضت إلا ابتغاء مرضات الله العظيم.

وكيفية الاستخارة للمستخير كما يلي:-

إن يصلى ركعتين من غير المكتوبة ثم يقول هذا الدعاء قبل التسليم:

«اللهم إني أستخيرك بعلمك وأستقدرك بقدرتك وأسألك من فضلك العظيم فيأتك تقدري ولا أقدر وقد علم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم إن كنت تعلم أن هذا الأمر - ويسميه - خيراً لي في ديني ودنياي ومعاشي وعاقبة شأني ديني ودنياي ومعاشي وأمرى وعاجله وآجله فأصره عني واصرفني عنه واقبل لي الخير حيث كان ثم رضى به فإنه لا حول ولا قوة إلا بالله».

فلذا ما انشرح الصلح إلى الزواج فليقلما على بركة الله.

فالزواج ليس رحلة ترفهية ولكنه سنة نبوية فيجب أن يحاط بما يليق به من قدسية وأن يستعد الرجل المؤمن عن التقاليع الغريبة والتفاسيد الشيطانية، فتعفن أمة مسلمة رضىنا بالله ربه، وبالإسلام ديناً، وبمحمد ﷺ نبياً ورسولاً.

والرضا هو السمع والطاعة لكل ما أمر به الله والرسول وجعله منهاج حياتنا ونور صلواتنا وروبع قلوبنا.

بهذا وحده يفلح المؤمنون ويحققون ما يصبون إليه من سعادة ورفاهية.

□ □ □ □ □

«ياكم والدخول على النساء» فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله أتقربيت المحرم؟ قال: «الحرم الموت».

قال البيهقي في شرح السنة:

والحرم: جمعه الأحماء، وهم الأصهار من قبل الزوج، والأختان من قبل المرأة، والأصهار جميع الفريقين أيضاً، وأراد هاهنا إحصاء الزوج فإنه لا يكون محرماً للمرأة، وإن كان أبا الزوج وهو محرم فكيف بمن ليس بمحرم؟.

وقوله: «الحرم الموت».

قال أبو عبيد: يقول: فليمت، ولا يفعل ذلك.

وقال ابن الأعرابي: هذه كلمة تقولها العرب، كما تقول الأسد الموت، أي: لقاءه مثل الموت.

فمعنى هذا الكلام:

إن خلوا الحسو معها أشد من خلوة غيره من البعلاء.

قال الإمام: وأورد: احتذر المحرم، كما تحذر الموت.

سئل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

عن رجل يدخل على امرأة أخيه وبنات عمه وبنات خاله هل يجوز له ذلك أم لا؟ فأجاب:

لا يجوز له أن يخالو بهن ولكن إذا دخل مع غيره من غير خلوة ولا ربة جاز له ذلك والله أعلم. (مجموع الفتاوى ج ٣٢ ص ٩٠).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: سمعت النبي ﷺ يخطب يقول:

«لا يخلون رجل بامرأة إلا ومعها محرّم، ولا تنافس المرأة إلا مع ذي محرم».

إذا أراد الرجل أن ينكح امرأة، فله أن ينظر إليها، وهو قول السنري والشافعي وأحمد وإسحاق سواء أذنت المرأة، أو لم تأذن، وإنما ينظر إلى الوجه والكفين فقط، ولا يجوز أن ينظر إليها حاضرة أو أن ينظر إلى شيء من عورتها.

وقال: قال الإمام الخطابي: في قوله ﷺ:

«هل نظرت؟»

دليل على أن المستحب أن يكون نظره إليها قبل الخطبة حتى لا يشق عليها ترك الخطبة إذا لم تعجبه

أما بالنسبة لنظر المرأة إلى الرجل فهذا الحق ثابت لها أيضاً لأنها شريكة له في رحلة الحياة فلها أن تنظر إلى خاطبها فإنه يعجبها منه مثل ما يعجبه منها وقد تقدمت الأحاديث النبوية الشريفة التي تنهى عن إجبار المرأة على الزواج من رجل لا توافق عليه.



حفل الخلوة بالخطوبة

يحرم تحريراً تماماً الخلوة بالخطوبة لأنها محسنة على الخاطب حتى يعقد عليها ولم يرد الشرع بغير النظر فثبتت على المحرم أما ما نراه حالياً من قهوان الناس في هذا الشأن بحيث يسمحون لبناتهم أن تتخاطب الواحدة منهن خطيبها وتخلو معه دون رقابة بحجة أن يدرس كلا منهما سلوك الآخر قبل الزفاف فهذا مما تأباه الشريعة الإسلامية كلية لأنه لا يؤمن مع الخلوة موافقة ما نهى الله عنه مما يؤدي إلى فساد شرف المرأة وفساد عفافها وإهدار كرامتها وقد لا يتم الزواج فتكون قد أضاعت إلى ذلك سوء سمعتها مما يؤدي إلى كساد سوق الزواج لها.

وإن الأحاديث التي وردت على لسان الصادق المصوم من تحريم الخلوة يجعل من الحصر تذكر منها:

ما أخرجه الشيخان عن عقبه بن عامر أن رسول الله ﷺ قال:

ولا تمنعوا أموالهم وأحدروهم أن ينفقوا من حق بعضهم ما أنزل الله إليكم

[29: 6341]

العقول عن الخطية وآثار ذلك

الخطبة مقدمة لتبني عقد الزواج وكثيراً ما يعقبها تقديم المهر كله أو بعضه وتقديم هدايا وتهنئة تقوية للعلاقات وتأكيداً للعلاقة الجديدة وقد يحدث أن يعدل الخطيب أو الخطوبة أو حمما معاً فمثل يرد ما أعطى للمخطوبة؟.

إن الخطيئة مجرد وعد بالزواج فليست عقفاً ملزماً والعبود عن إنجازه حق من الحقوق التي يملكها كل من المتواعدين ولم يجعل الشارع لإخلاف الوعد عقوبة مادية يجازى بمقتضاها المخلف وإن عد ذلك خلقاً ذمياً ووصفه بأنه من صفات المنافقين إلا إذا كانت ضرورة ملزمة تقتضي عدم الوفاء، ففي

آية المنافق ثلاث: إذا حدث كذب، وإذا وعد أخلف، وإذا أوترع

ولما حضرته الوفاة دعا الله يومئذ محمد فقال:

انظروا ثلاثاً (الرجل من قريش) فأنى قلت له فى ابنتى قولاً كشيء
العدة وما أحب أن ألقى الله بثلث الفراق ولشهداءكم أنى قد زوجتكم. (تذكرة
الحفاظ).

وما قلدهم الخطاب من التبر فله الحق في استردادته لأنه دفع في مقابل

فقام رجل فقال: يا رسول الله: إن امرأتي غصبت حاجتي وإني اكتنبت

2. *Staphylococcus aureus*

قال: «انطلق فحج مع هؤلاء». (رواه الإمام أحمد والبخاري ومسلم

واللغظ له).

... قال: قال النبي

ولا يخلون رجل بامرأة إلا تحمل له فإن شاكهما الشيطان إلا محرم.

، (احمد)

الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين أجمعين
قال رسول الله
ﷺ

«الآن يُطعن في رأس أحدكم بخيوط من حديد خبير له من أن يس امرأة لا تحمل له». (رواء الطبراني).

قال النووي: (وهذا الحديث ورد بأمانيد صحيحة).

وهكذا فإن ما نراه في مجتمعاتنا اليوم من خروج الخطيب مع خطيبته بدون محرم هو بدعة لا يقوم الشرع والدين.

فإن كنت يا أخی المؤمن تؤسس ببنائك على تقوى من الله ووضوآن
ولیس علی شفا حنظل من النار فأجعل بدایتك كما أمر شرع الله ولا تتبع
أهواء الذين ضلوا عن منهج الله لأنهم یترن بنیانهم بمعصية الله ورسوله
فكيف یستظرون بعد ذلك الخیر والبركة والطمانیة فاعتصم بالله أخی المؤمن
وكن كما أراد الله لك .

منها فلم يفعل الموهوب له وتستعمل سنة رسول الله ﷺ كلها ولا يقرب بعضها ببعض.

رأى الفقهاء:-

- بالنسبة للمملوك هيب المحقق:

يرى أن ما أهداه المخطيب لمخطوبته له الحق في استرداده إن كان قائماً على حاله لم يتغير فالأسورة أو الخاتم أو الساعة ونحو ذلك يُرد إلى المخطيب إذا كانت موجودة فإن لم يكن قائماً على حاله بأن فقد أو بيع أو تغيرت بالزيادة أو كان طعناً مأكل أو تمسكاً فبيط شرباً فليس للمخطيب الحق في استرداده ما أهداه أو استرداده بدل منه.

ولما لكية في ذلك تفصيل:

من أن يكون المملوك من جهة أو جهتها فإن كان المملوك من جهته فلا يرجع له فيما أهداه وإن كان المملوك من جهتها فلا يرجع كله الرجوع بكل ما أهداه سواء أكان بائناً على حاله أو كان قد هلك فيرجع ببدله إلا إذا كان (عُرف) أو شرط فيجب العمل به.

وحكم الشافعية:

ترد الهدية سواء أكانت قائمة أو هالكة فإن كانت قائمة ردت هي ذاتها وإلا ردت قيمتها.

ويجب رده إلى صاحبه إذ إنه حق خالص له وأما الهدايا فحكمها حكم الهدية.

والصحيح أن الهدية لا يجوز الرجوع فيها إذا كانت تبرعاً محضاً لا لأجل العوض لأن الموهوب له حق حين قبض الهدية الموهوبة دخلت في ملكه وجاز له التصرف فيها فرجوع الواهب فيها انتزاع للآل منه بغير رضاه وهذا باطل شرعاً وعقلاً.

فإذا وهب ليتبرع من هبته ويقاب عليها فلم يفعل الموهوب له جاز له الرجوع في هبته وللواهب حاق الرجوع في هبته وللواهب ما حق الرجوع فيما وهب لأن هبته على جهة المعاوضة فلما لم يتم الزواج كان له حق الرجوع فيما وهب.

والأصل في ذلك:

ما رواه أصحاب السنن عن ابن عباس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:

«لا يرسل لرجل أن يعطى عطية أو يهب هبة فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطى وللمهبة».

ورواه عنه أيضاً أن رسول الله ﷺ قال:

«الماتد في هبته كالماتد في قبته».

وعن سالم عن أبيه عن رسول الله ﷺ أنه قال:

«من وهب هبته فهو أحق بها مالم يشب منها».

أي يعوض عنها.

وطريقة الجمع بين هذه الأحاديث هي ما ذكره صاحب (إعلام الموقعين) قال:

«وتكون الواهب الذي لا يرسل له الرجوع هو من وهب تبرعاً محضاً لا لأجل العوض والواهب الذي له الرجوع هو من وهب ليتبرع من هبته ويقاب

الوصف الكلي للزواج

تقصد بهذا العنوان ما يسمى في اصطلاح الأصوليين بالحكم التكليفي وهو كون الزواج صياحاً أو مندوباً أو واجباً أو مكروهاً أو حراماً.

والمراد بالمباح ما لم يطلب الشارع لأطلب فعل ولا طلب ترك.

والمندوب: هو ما طلب الشارع فعله طلباً غير لازم أو ما يثاب فاعله، ولا يعاقب تاركه.

والفرض: هو ما طلب على وجه اللزوم فعله يعيىث بأثم تاركه.

والمكروه: هو ما تركه خير من فعله، أو هو ما لا يذم فاعله ويمدح تاركه.

والحرام: وهو ضد الفرض، وهو ما في تركه الشراب وفي فعله العقاب، أو هو ما طلب الشارع الكف عن فعله على وجه الحرمة واللزوم.

وقد قال بعض الفقهاء:

إن النكاح تستر به الأحكام الخمسة الفرضية والكراهة والإباحة والتحریم والتدب.

١ - فيكون فرضاً أحياناً وذلك إذا كان المكلف يتأكد الوقوع في الزنا إن لم يتزوج، وهو قادر على تكليفات الزواج ووافق من أنه يمدل في معاملة من يتزوج.

وعكلاً تبين لنا الخطرة الأولى من الخطوات التي تؤدي إلى بناء الأسرة وهي (الخطبة) وفيها من كرامة الإنسان ما فيها، قال الله تعالى:

﴿وَقَدْ بَرَأَ الْبَرُّ بَأْنَ قَاتُوا الْيُتُونَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مِنْ أَتَى وَأَتُوا الْيُتُونَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾ [البقرة: ١٨٩].

وفي الخطبة إتيان البيوت من أبوابها وهذا هو صراط الله المستقيم الذي يدعو الناس إلى العمل في ضوء الشمس دون خداع أو التواء أو سير في الظلمات أو اتباع لخطوات الشيطان فعلى كل مخاطب أن يتقى الله ويقدم الخير فيقوى الله خير الزاد ذخراً وعند الله للأتقياء سعادة الدنيا والآخرة:

﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَتَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّه حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [النحل: ٩٧].

□ □ □ □ □

عقد الزواج وآثاره

إن عقد الزواج هو الركن الرئيس في الخطوات العملية لبناء الأسرة حيث وضع الإسلام النظام للملائم الذي يجعل اتصال الرجل بالمرأة لتكوين الحياة الزوجية اتصالاً كريماً مبنياً على رضاها وعلى إيجاب وقبول كمنظورين لهذا الرضا وعلى إسهاد على أن كلا منهما قد أصبح الآخر.

هذا النظام هو الذي ارتضاه الله سبحانه لقيام الأسرة الإسلامية والحياة الزوجية السليمة لرعاية ما يثمر عن تلك العلاقة من أبناء هم زينة الحياة الدنيا وأزهارها التي تحتاج إلى الرعاية والعناية الفائقة لأنهم دعائم المجتمع المسلم وعنده في المستقبل.

أركان العقد وشروطه

ولمعد الزواج أركان وشروط تحددت عنها كتب الفقه وثبتتها فيما يلي :

أما أركان العقد فهي : «الإيجاب والقبول» .

وشروط العقد هي الشروط التي يجب تحقيقها عند إنشاء كل عقد وهي :

١ - ألا يكون أحد المتعاقدين ناقص الأهلية، فإما كان أحد المتعاقدين كذلك فمبارته ملغاة لا أثر لها .

٢ - وأن يكون الإيجاب والقبول في مجلس واحد فلو تفرقت المجلس بعد الإيجاب، وقيل القبول بطل الإيجاب .

٣ - وألا يرجع الموجب في إيجابه قبل قبول الآخر . لأنه إذا رجع الموجب في إيجابه قبل القبول ألغى الإيجاب .

٤ - ألا يصدر عن المتعاقدين الثاني بعد الإيجاب ما يدل على الإعراض كالفصل بكلام أجنبية فإما الفصل بكلام أخرى أعراض عن الإيجاب ورفض له .

انفاظ الاعتقاد

اتفق أكثر العلماء على انعقاد الزواج بكل لفظ يفيد معنى النكاح مثل : ورجلتك أو تكحلت .

أما القبول فإنه يعقد بكل لفظ يفيد الرضا والوافقة مثل : قبلت - وافقت - تخذلت .

ب - يكون أحياناً حراماً إذا كان المكلف غير قادر على تنفيذ الزواج

ويشاكد السوفيق في الظلم إن تزوج، لأن كل ما يفضى إلى الحرام يكون حراماً .

ج - وإذا كان المكلف يملك على ظنه أن يقع في الظلم إن تزوج يكون الزواج في هذه الحالة مكرهاً حشية أن يؤدي إلى الظلم المتوقع إذا تزوج .

د - وإذا كان الشخص في حال اعتدال لا يقع في الزنا ولا يشاء إن لم يتزوج فإن فقهائه الحنفية يرون أن الزواج في هذه الحالة يكون مندوباً أي أنه يكون سنة يحسن فعله ولا يأثم من تركه .

ولهذا قرر فقهاء الحنفية أن الأصل في النكاح أنه سنة أو مندوب أو مستحب على اختلاف المصنفات الواردة في الكتب وكلها بمعنى واحد تقريباً .

والفرضية والكرهية والتحريم نهي لأمور عارضة ترفع النكاح إلى رتبة - المردم - المحذور به إلى درجة الحرام .

وهذا كقول آخر

إن الزواج في حال الاعتدال فرض وهذا قول الظاهرية، ورواية عن الإمام أحمد، وتذهب إليه بعض الشافعية، وذهب إلى أنه فرض كفاية بعض الحنفية .

فإن الصيغة منهما لا يتعقد بها الزواج لاحتمال أن يكون المراد من هذه الألفاظ مجرد الوعد، والوعد بالزواج مستقبلاً ليس عقدًا له في الحال.

٢ - ومن شروط صيغة الزواج أن تكون بعبارة منجزة أى مطلقة غير مقيدة بقيد وذلك مثل أن يقول الرجل للخطيب: زوجتك ابنتي. فيقول الخطيب: قبلت.

فهذه صيغة منجزة.

فإن كانت الصيغة مقيدة بشرط غير محقق في الحال قبل أن يقول الخطيب: إن التحقت بوظيفة تزوجت ابنتك. فيقول الأب: قبلت. فإن الزواج بهذه الصيغة لا يتعقد.

٣ - كذلك لا يتعقد الزواج بالصيغة الدالة على زمن محدد كأن يتزوج مدة شهر أو أكثر أو أقل. فإن الزواج لا يحل لأن المقصود منه دوام الماشرة للتوالد والمحافظة على النسل وتربية الأولاد.

ومن ثم فإنه لا يجوز الزواج المؤقت للتحليل أو زواج التمتع.

واتفق العلماء على جواز العقد بغير اللغة العربية وذلك إذا كان العاقدان أو أحدهما لا يفهم العربية.

ويجوز زواج الأخرس بإشارته إن فهمت كما يصح بيعه لأن الإشارة معنى يفهم وإن لم يفهم إشارته لا يصح منه لأن العقد بين شخصين ولا بد من فهم كل واحد منهما ما يصدر من صاحبه.

ويصح أن يكون الإيجاب والقبول بالكاتبة إذا لم يكونا في مكان واحد كما يصح بالرسول، فيكتب إلي الخطوبة أو وليها كتاباً برسمها أو رسمه، أو يجرى بالبرق على أن يكون ذلك بشفرة شهوة يلمسون مفسون كتاب الإيجاب ويشهدون على القبول، بأن تقول مثلاً، زوجت نفسي منه أو قبلت، وبإطلاعهم على مضمون الكتاب، وإسماعهم القبول، يشهدون على شطري العقد.

شروط صيغة العقد:

اشترط الفقهاء لصياغة العقد شروطاً منها:

١ - أن تكون بلفظين وضعا للماضى، أو وضع أحدهما للماضى والآخر للمستقبل مثل أن يقول العاقد الأول: زوجتك ابنتي ويقول القابل: قبلت، أو يقول: أزوجك ابنتي؛ فيقول له: قبلت.

وذلك لأن الصيغة التي اختارها الشرع الحكيم لإنشاء العقود هي صيغة الماضى، لأن دلالتها على حصول الرضا من الطرفين قطعية، ولا تخمس أى معنى آخر. بخلاف الصيغ الدالة على الحال أو الاستقبال، فإنها لا تدل قطعاً على حصول الرضا وقت التكلم.

فلو قال أحدهما: أزوجك ابنتي؟ وقال الآخر: أقبل.

وقال كمال الدين بن الهمام: إن الناسق إنما يقتل حضوره في الزواج ويعتبر شاهداً فيه إذا لم يكن في حال تلبسه بالنسق، وذكر أن العبد لا تنيل شهادتهم لعظم شأن العقد، ثم قال: وعلى اعتبار الأولى تنفى شهادة الكارى حال سكروهم وعربدتهم وإن كانوا بحيث يذكرونها بعد الصحو، وهذا الذي أدبني به، ثم يقول في موضع آخر: فالخلق صحة العقد بحضوره فساق لا في حال فسقهم.

أما الشرط الثاني للصحة:

هو ألا تكون المرأة محرمة على الرجل غريباً مؤبداً أو مؤقتاً فقد تكلمنا عنه في موضوع الخطبة.

النكاح بغير إذن ولي

باطل

أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

«أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، وإن استجبروا فالسلطان ولي من لا ولي لها».

وأخرج أحمد والأربعة والحاكم عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا نكاح إلا بولي».

وفي لفظ:

«لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل».

شروط الزواج

يشترط لصحة الزواج شرطان:
أحدهما: حضور الشاهدين.
وثانيهما: أن تكون المرأة محلاً للعقد، بأن تكون غير محرمة على الرجل مؤقتاً أو مؤبداً.
ويشترط في الشهادة أن تكون برجلين أو رجل وامرأتين كما يشترط فيهما الحرية والبلوغ والعقل، وسماح كلام المأقدين وفهم الإسلام.
وإذا كانت الزوجة كسبية والزواج مسلماً.

فقد قال الشافعي وأحمد ومحمد وذقر من الحنفية:

لا تجوز شهادة الكنايين.

بل لا يحد من شهادة المسلمين.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يصح العقد بشهادة الكنايين، والصحيح القول الأول لأن الزواج ذواج مسلم، فلا بد أن يذيع بين المسلمين، وذلك بحضور الشاهدين المسلمين، ولأن الشهادة على العقد، والعقد يتعلق بالزوج والزوجة معاً.

فإذا جازت شهادة غير المسلمين فقد كانت على المسلم وغير المسلم ولا ولاية لغير المسلم على المسلم.

ويشترط العدالة في الشهود كما عند الشافعية وأحمد في رواية عنه، وأبو حنيفة وأصحابه لا يشترطون العدالة في شهود النكاح.

شروط الزواج

- يشترط لصحة الزواج شرطان:
 - أحدهما: حضور الشاهدين:
 - وثانيهما: أن تكون المرأة محلاً للعقد، بأن تكون غير محرمة على الرجل مؤقتاً أو مؤبدًا.
- ويشترط في الشهادة أن تكون يوجدين أو رجلاً وامرأتين كما يشترط فيهما الحرية والبلوغ والعقل، وسماخ كلام العاقدين وقبم الإسلام.
- وإذا كانت الزوجة كاتبة والزوج مسلماً.

فقد قال الشافعي وأحمد ومحمد وذفر من الحنفية:

لا تجوز شهادة الكتابيين.

بل لابد من شهادة المسلمين.

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف: يصح العقد بشهادة الكتابيين، والصحيح القول الأول لأن الزواج رواج مسلم، فلا بد أن يذيع بين المسلمين، وذلك بحضور الشاهدين المسلمين، ولأن الشهادة على العقد، والعقد يتعلق بالزوج والزوجة معاً.

فإذا جازت شهادة غير المسلمين فقد كانت على المسلم وغير المسلم ولا ولاية لغير المسلم على المسلم.

ويشترط العدالة في الشهود كما عند الشافعية وأحمد في رواية عنه، وأبو حنيفة وأصحابه لا يشترطون العدالة في شهود النكاح.

الإسلام وقضايا الأسرة

وقال كمال الدين بن اتمام: إن الفاسق إنما يقبل حضوره في الزواج ويعتبر شاهداً فيه إذا لم يكن في حال تلبسه بالفسق، وذكر أن العيب لا تقبل شهادتهم لعظم شأن العقد، ثم قال: وعلى اعتبار الأولى تنفي شهادة السكارى حال سكرهم وعمرتهم وإن كانوا كانوا بحيث يذكر رهنها بعد الصحة، وهذا الذي أدين به، ثم يقول في موضع آخر: فالحق صحة العقد بحضوره فساق لا في حال فسقهم.

أما الشرط الثاني للصحة:

هو ألا تكون المرأة محرمة على الرجل تخريباً مؤبداً أو مؤقتاً فقد نكحنا عنه في موضع الخطبة،

النكاح بدون إذن ولي

باطل

أخرج الإمام أحمد وأبو داود والترمذي عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

«أما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها، وإن اشتجر ووالى سلطان ولى من لا ولي لها».

وأخرج أحمد والأربعة والحاكم عن أبي موسى قال: قال رسول الله ﷺ:

«لا نكاح إلا بولي».

وفي لفظ:

«لا نكاح إلا بولي، وشاهدي عدل».

فلم يخاطب تعالى بالنكاح غير الرجال، ولم كان إلى النساء للذكرهن. (١. هـ).

وقال الحنفية،

لا يشترط الولي مطلقاً، واحتجوا بحديث ابن عباس: «الأم أحق بنفسها من وليها».

والصحيح هو قبول الجمهور من اشتراط الولي، لا سيما في عصرنا الحاضر، حيث يكثّر التزويج بالبنات، فيقعن في حياكل الأفاقين واللصوص وتجار المخدرات والقوادين، ومن يدعون أنهم من أصحاب الأعمال ولا تترك البنات من مصالحتها ومستقبلها شيئاً، فتزوج أنفسها، وما تلبث أن تتكشف الحقيقة للجزنة أمامها.



قال الحافظ ابن حجر في الفتح:

«وقد اختلف العلماء في اشتراط الولي في النكاح، فذهب جمهورهم إلى ذلك، وقالوا: لا تزوج المرأة نفسها أصلاً واحتجوا بالأحاديث المذكورة.

وذكر ابن المنذر: أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك:

وقال القرطبي في قوله تعالى:

﴿وَلَا تُكْرِهُوا الْمُسْرِكِينَ حَتَّى يُؤْذِنُوا﴾ [البقرة: ٢٢١].

قال:

في هذه الآية دليل بالنص على أن لا نكاح إلا بولي.

قال محمد بن علي بن الحسين:

النكاح بولي في كتاب الله، ثم قرأ: ﴿وَلَا تُكْرِهُوا الْمُسْرِكِينَ﴾

[البقرة: ٢٢١].

وقال الحافظ ابن حجر رحمه الله:

وجه الاحتجاج بالآية والتي يعتقد أنها مخاطب بالرجال، ولم يخاطب به النساء، فكانه قال: لا تكهروا أيها الأولياء موليائكم للمسركين.

قال القرطبي رحمه الله:

وما يدل على هذا أيضاً من الكتاب قوله تعالى:

﴿فَأَنكِحُوا الَّذِينَ بِأَذْنِ أَهْلِيكُمْ﴾ [النساء: ١٢٥].

وقوله تعالى:

﴿وَأَنكِحُوا الْأَيَامَىٰ مِنكُمْ﴾ [النور: ٣٢].

تعليمات

الأول

الحكمة في اشتراط الولي في النكاح من العصبية: هي أنها غير مأمونة لنقصان عقلها، وسرعة انخداعها، والمقصود من منعها من الزواج بغير إذن الولي صيانتها عن مباشرة ما يشعر بوقاحتها ودعوتها وميلها إلى الرجال وذلك يتنافى حال أهل الصيانة والمروءة.

(وعصبية الرجل لغة: بنوه وقربائه لأبيه، أو أوليائه المذكور من ورثه، وسما عصبية لأنهم عصب بنسبه - أي: استكفوا به، وأحاطوا به لحمايته ورفع العدوان عنه فمن هنا كان معنى الولاية على النظر والنفقة، وذلك معتبر بمنزلة وهي القرابة، فأقربهم أشفقتهم.

الثاني

يجب على ولي المرأة أن يتقى الله فيمن يزوجهها به، وأن يراعى خصال الزواج، فلا يزوجهها عن سوء خلقه وخلقه أو ضعف دينه، أو قصر عن القيام بحقوقها، فإن النكاح يشبه الرق والاحتياط في حقها أهم لأنها رقيقة بالنكاح لا مخلص لها، والزوج قادر على الطلاق بكل حال.

وقال رجل للحسن: قد حطب ابنتي جماعة، فمن أزوجه؟ قال: «من يتقى الله، فإن أحبها أكرمها، وإن أبغضها لم يظلمها».

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

فليس للولي أن يجبرها على نكاح من لا تزواه ولا يعضلها عن نكاح من تزواه إذا كان كفواً باتفاق الأئمة، وإنما يجبرها ويعضلها أهل الجاهلية والظلمة الذين يزجون تساهم لمن يختارونه لغرض، لا لصلحة المرأة ويكرهونها على ذلك أو يخجلونها حتى تفعل، ويعضلوها عن نكاح من يكون كفواً لها لعداوة أو غرض، وهذا كله من عمل الجاهلية، والظلم والعدوان، وهو مما حرمه الله ورسوله ﷺ، والتقى المسلمون على تحريمه، وأوجب الله، على أولياء النساء أن ينظروا في مصلحة المرأة، لا في أهوائهم كسائر الأولياء، والكراهة عن تصرف لغيره، فإنه يقصد مصلحة من تصرف له، لا يقصد هواه، فإن هذا من الأمانة التي أمر الله أن تؤدي إلى أهلها فقال:

«إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ» [النساء: ٥٨].

وهذا من النصيحة الواجبة، وقد قال النبي ﷺ:

«الدين النصيحة، الدين النصيحة» قالوا: لمن يا رسول الله؟ قال: «الله ولكتابه ورسوله وأئمة المسلمين وعامتهم». والله أعلم. ١. هـ.

الثالث

وردى النسائي بسنده عن علي بن بريدة عن أبيه قال:

«خطب أبو بكر وعمر رضي الله عنهما فخطب فاطمة فقال رسول الله ﷺ:

وذلك أنها تمنح أن تصبح بالإذن، وأن تظهر الرغبة في النكاح، فيستدل بكونها على سلامتها من آفة قبح الجماع، أو سبب لا يصلح معه النكاح. ا. هـ.

حرمة الزواج بين لا تدين بدين

سماوي وحل الكتابيات

اتفق الفقهاء على أن المسلم لا يجوز له أن يتزوج من لا تدين بدين سماوي، ويقصدون بالدين السماوي الدين الذي كان له كتاب منزل في زمن نشأته، وله نبي مبعوث ذكر في القرآن الكريم، فكل من تكون غير مستدنية بدين سماوي بهذا المعنى لا يحل الزواج منها وتعتبر كالشركة لا يجوز للمسلم العقد عليها وتكون داخلية في عموم النهي في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَئِنَّ مُؤْمِنَةً خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكَةٍ وَلَوْ أَعْجَبَتْكُمْ وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّى يُؤْمِنُوا وَلَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١].

ويشتمل هذا لا يحل لمسلم أن يتزوج وثنية، أو بوذية، أو برهمية.

لأن كل أولئك لم يكن لهم كتاب منزل معروف، ولم يعرف لهم نبي مبعوث ذكر، القرآن ولو كانوا قد حرفوا الكلم من بعده عن مواضعه وإن الآية الكريمة تفسر إلى الحكمة في تحريم الزواج من هؤلاء إذ يدعون إلى النار، أي أن المرأة تشتهى الرجل بحسبها، ورفق طابعها فيستحسن ما تستحسن، ويستحسن ما تستهجن، فلا يستنكر أوثانها، وأول الشر استحسنه.

«إنها صبيخة، فخطبها على فزوجها منه.
قال السندي في حاشيته على النسائي:

قوله:

فخطبها على: أي، خطب ذلك بلا مهلة، كما تدل عليه الفاء، فلم أنه لاحظ للصغر بالنظر إليهما، وما بقي ذاك بالنظر إلى على، فزوجها منه، فقيه أن الموافقة في السن أو القارية مرعية لكونها أقرب إلى الموافقة، نعم قد يترك ذلك لما هو أعلى منه، كما في تزويج عائشة رضي الله تعالى عنها، والله أعلم.

الرابع:

من ابن عمر رضي الله عنه قال:

«أمروا النساء في بناتهن».

قال ابن الأثير:

«أمروا النساء أي: استأذنوهن وشاوروهن».

قال الخطابي: وهو أمر استعجاب من جهة استجابة أنفسهن وحسن المشورة معهن، لأن في ذلك بقاء الصحة بين البنت وذويها، إذا كان يرضى الأم، خصوصاً من وقوع الوحشة بينهما إذا لم يكن يرغبها، إذ البنات إلى الاسماء أميل، وفس سماع قولهن أرغب، ولأن المرأة ربما علمت من حال بنتها - الخافى عن أبيها - أمراً لا يصلح معه النكاح، من علة تكون بها، أو آفة تمنع من رفاه حقوق النكاح، وعلى نحو هذا يثار قوله ﷺ:

«لا تزوج البكر إلا بإذنها، وإذنها سكوتها».

فيكون الزواج قطعاً محرماً وأما إذا لم يكن هناك خطر، أو كان هناك طمع في إسلامها فلا وجه للقول بالتحريم والله أعلم.

هذا وقد كره العلماء تكاح الحرية لئلا يولد له فيهم فينتصروا وتجري عليهم أحكامهم.

هذا ومن المقرر شرعاً أن المرتدة عن الإسلام لا تعتبر ذات دين، ولو انتقلت من الإسلام إلى دين كتابي، ولذلك لا يحل للمسلم أن يتزوج مرتدة، كما لا يتزوج المسلمة مرتداً، بل إن المسلم إن ارتدت زوجته فسخ النكاح وأنهى وذلك لأن الارتداد جريمة عقوبتها للرجل القتل، وللمرأة الحبس.

ولقد اتفق على أن عبدة الأوثان مشركون لا تنكح نسائهم، وعلى أن اليهود والنصارى كتابيون تنكح نسائهم.

ولقد اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للمسلمة أن تتزوج غير مسلم سواء أكان مشركاً أم كان كتابياً، وقد ثبت ذلك التحريم بنص القرآن الكريم والسنة والإجماع.

أما الكتابات فقوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُبَاجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا مِنْ حِلٍّ لِهِنَّ وَلَا لَهُمْ يَحِلُّونَ لِهِنَّ﴾ [المتحة: ١٠].

وأما السنة، فقد وردت الآثار الصريحة عن السلف الصالح أنهم كانوا يفرقون بين النصراني وزوجه إذا أسلمت.

روى أن رجلاً من بني تغلب أسلمت زوجته ولبي هو أن يسلم، ففرق عصر بينهما.

هذا وقد قال جمهور الفقهاء إنه يحل للمؤمن أن يتزوج الكتابية فيجوز أن يتزوج اليهودية والنصرانية وذلك لقوله تعالى:

﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمُ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ [المائدة: ٥].

وهذا نص صريح محكم في حل نساء أهل الكتاب، إذ هذه الآية من آخر آيات القرآن نزولاً أو في آخر السير نزولاً على الأقل، ولأن الصحابة قد أجمعوا - إلا عبد الله بن عمر - على أن زواج الكتابيات يجوز - ولقد روى أن بعضهم تزوج كتابيات فعلاً، كطلحة بن عبيد الله.

ويجب أن نقرر هنا أن الأولى للمسلم ألا يتزوج إلا مسلمة لتمام الآية من كل وجه، ولقد كان سيدنا عمر بن الخطاب يخطب بعض من الزواج من الكتابيات إلا لغرض سياسي يقصد به جمع القلوب وثابتها أو نحو ذلك.

ولما فرق الشارع الإسلامي بين الوثنية والكتابية لأن الوثنية كما قلنا لا تلقى في جملة مبادئها الخلفية مع المسلم، بل دينها منافس كل المغارة لدينه قأما أن تستقر به فتصنف دينه وتقد نسله، وإما أن تكون المغارق، فلا تكون عشرة أما الكتابية فإنها في لب التفصالي الاجتماعي تلتقي مع المسلم إذ أصول الأديان السماوية في أصلها واحد، فمؤام العشرة معتدلة من غير استهواء يمكن على أن الأولى كما قلنا ألا يتزوج المسلم غير المسلمة.

ولعل ابن عمر كره الزواج بالكتابيات ومنع منه، خشية على الزوج أو على الأولاد من الفتنة، فإن الحياة الزوجية تدعو إلى المحبة، وربما قربت المحبة فصار سبباً إلى ميل الزوج إلى دينها والأولاد يميلون إلى أهم أكثر، فرجاً كان هذا سبباً في تأثرهم بدين النصرانية أو اليهودية فيكون هذا الزواج خطراً على الأولاد، فإذا كان ثمة خشية من الفتنة على الزوج أو الأولاد،

والعُبا، فإنه يعلن الشخص إسلامه ليقرب به بين زوجته أو ليسترجع سلمة، حتى إذا قضى لبائنه عاد إلى دينه، أو أظهر حقيقة عيساره أصح.

وقد كان ذلك موضع نظر أمام محاكم الجنايات. لهذا نقول إنه لا حاجة إلى الإشهار الشرعي لوصف الشخص بالإسلام بل الإشهار توثيق. الغرض منه الشهرة والإعلام، وعنده في الإحصاء في صفوف المسلمين، وإنما الأمر الجوهري هو شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، وأن يظهر منه الإذعان لكل ما جاء به الكتاب والسنة، وكل ما ثبت من الدين بالضرورة ومن المقرر أن الشريعة لا تنظر في الحكم على الشخص بالإسلام إلا بالظاهر فإذا شيد الشخص بشهادة الإسلام فهو مسلم بشرط ألا يظهر منه في عامة أحواله ما يناقضها فالشهادة لا تثبت الإسلام إن كان ثمة ما يناقض معناها. أو ما تدل على أنه مازال على دينه القديم.

وقد فهم بعض الناس أنه إذا نطق بشهادة الإسلام فهو مسلم وإن كان يظهر منه ما يناقضها، كمن سحى يعلن الإسلام، ويسهم في نفقات الكنيسة ويتخذ الصليب شعاره، ويصلي صلاة المسيحيين داخل أحد المعاملين بذلك لدى القضاء المصري، والحقيقة غير ذلك، ولهذا نتل لك النصوص المقررة للحقيقة.

جاء في شرح العقائد النسكية للفتاوى:

«لو فرضنا أن أحداً صدق بجميع ما جاء به النبي محمد ﷺ وأقر به، وعمل به، ومع ذلك شد الزنار بالاختيار، أو سجد للصنم بالاختيار غيظه كافراً، لأن النبي ﷺ جعل ذلك علامة التكذيب والإنكار، ولقد جاء في

وذكرى عن ابن عباس أنه قال:

«إذا أسلمت النصرانية قبل زوجها فهي أمك لنفسها».

وهذا استفاضت الأخبار عن أصحاب الرسول ﷺ وهو أمر لا يعرف بالرأي، فلا بد أن يكونوا قد سمعوا من الرسول ﷺ ما بنوا عليه حكمهم وقد اتفقد إجماعهم على ذلك، فكان ذلك بالإجماع مع نص القرآن - حجة قاطعة لا مجال للشك فيه.

تلييات

ومن الحق علينا في هذا المقام أن نذكر ما يجب نوافره ليعتبر الشخص قد دخل في الإسلام، ثم الآثار التشريعية على دخوله، وقد ذكرنا أنه إذا أسلمت الزوجة وأبى زوجها الإسلام يفرق بينهما ويجب عليها عدة إن كان دخوله، ويجب المهر.

وإن لم يكن دخول لا حقيقى ولا حكمى لا تثبت عدة ويجب نصف المهر، أو النقة إن لم يكن ثمة مهر مسمى وقت العقد.

وإن أسلم الزوج ودخلته كتابية بقيت في عصمة.

ولكن تلك عليها كل ما يملك الزوج المسلم، فله حق تطليقها، وله حق التزوج عليها إلى أن يبلغ العدد معها أربعاً، لأنه إذ قد دخل في الإسلام صارت له حقوق المسلم.

ولكن متى يعتبر مسلماً؟

ليعتبر بمجرد أن يقول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله». أم لا بد من الإشهار ويكتفى به، أم لا بد من شروط أخرى؟ يجب بيان ذلك، فكان هذه المسألة من الخطر الاجتماعي، ولاتخاذ بعض الناس في مصر الأديان مزواً

ليس للمأذون أن يباشر زواج من لا ولى له من الأيتام، ولا العقود التي يكون أحد الطرفين تابعاً للدولة الأجنبية، أو كان غير مسلم، وإلّا ذلك كله من اختصاص القضاء.

ب - قد جعل لهذا الزواج وثيقة خاصة، قد دون فيها ما للزوج من حقوق شرعية يقتضى هذا الزواج، حتى تكون على بينة من الأمر عند الإقدام على الزواج، وتسلمى هذه الأحكام على الزوجة وتعرف بكل ما تدل عليه، لتكون عارضة مآلها وما عليها، راضية بذلك ملتزمة إياه.

ج - وقد نص في الوثيقة:

١ - على أن للزوج أن يستزوج متى وثلاث ورواح رخصت بذلك

الزوجة أو كرهت.

٢ - وعلى أن له أن يطلق متى شاء قبلت أو عارضت، وإذا طلقها طلاقاً رجعيّاً، فله أن يراجعها في أثناء العدة ولو عارضت في ذلك، وإذا كان الطلاق بائناً، فليس له أن يعيدها إلا بعقد ومهر جديدين، إذا كانت البسوة صغرى، وإذا كانت البسوة كبرى، فليس له أن يتزوجها إلا إذا تزوجت زوجاً آخر، ودخل بها، ثم طلقها وانتهت عدتها وأنه إذا طلقها قبل الدخول فله نصف المهر المسمى وإذا طلقها بعد الدخول، فله المهر المسمى كاملاً أو مهر التل وإن طلقها قبل الدخول، ولا تسمية عند العقد فله النعمة حسب تقدير القاضي أو اتفاقهما.

٣ - ونص أيضاً على أنه له أن يلزمها بالطاعة في مسكنه الشرعى، ويمنعها من الخروج إلا بإذنه، وأنها تستحق النفقة وقت الزواج وعلى العدة.

حاشية الشرح السابق ما نصه: «المذكور في شرح المقاصد وغيره أن الإيمان المحي لا يقارن شيئاً من أمارات التكذيب، وأن التصديق المقارن لشيء منها لا اعتداد به».

فيجب أن يتنبه القضاء لذلك ويحققه إن بمرت بواحد تملن مشور أمره وأنه يخفى مالا يبيده، فإن فريقاً من الناس قد اتخذوا الأديان هزوا ونزومة لإشباع الرغبات المادية، كأعلان الإسلام ليتزوج مسلمة ويقضى منها أرباً كما ذكرنا، أو يعلن الإسلام ليطلق امرأته، ولا يسهل الطلاق في دينه أو يعلن الإسلام كيداً للأمة، وليسهل عليه تخيير الشر، وهو عقاب الردة.



إجراءات الزواج المسلم بالكتائية

ذكرنا أنه يجوز للمسلم أن يتزوج الكتائية، وأنه إن تزوج المسلم الكتائية يكون له عليها كل حقوق الزوج المسلم مع المسلمة ويكون لها كل حقوق المسلمة مع ملاحظة أن لا تتوارث بينهما، لأن شرط التوارث بين المسلم وغيره اتحاد الدين، ومع ملاحظة أن الأولاد جميعاً يكونون مسلمين بلا فرق بين الذكر والأنثى.

ولما كانت هناك مظنة أن تجهل الكتائية ما قرره الإسلام من حقوق، وآثار للزواج احتاط ولى الأمر في مصر، وأثبتت النظم الآتية في توليق زواج هؤلاء الكتائيات.

١ - لا يتولى الموثق المعلن لمفسود الزواج المسمى بالمأذون التسويقي بل يتولاها القاضي الشرعى، وذلك بنص المادة ٢٧ من لائحة المأذونين، فقد جاء فيها:

والوكيل في عقد الزواج سفير وسفير لا يرجع إليه شيء من حقوق العقد، فلا يطالب بالهر، إن كان وكيل الزوج، ولا يسلم المهر إن كان وكيل الزوجة، ولا يضمن شيئاً عما يتعلق بذلك، إلا إذا كانت هناك مخالفة صريحة من جانبها، والوكيل كذلك لا يقيض المهر إلا إذا كان مأذوناً بذلك صراحة أو دلالة، وقبضه في هذه الحال بشركل آخر غير تركيل الزواج وهو التركيل بالقبض، وقد قالوا: إن من الإذن بالقبض دلالة أن يقيض الأب أو الجد المهر، وتسكت البتة البكر الرسيبة عن المطالبة به عن العقد، فإنه في هذه الحال يعتبر قبض الأب أو الجد قبضاً منها، وتبرأ ذمة الزوج، وليس لها أن تطالب من بعد، لأن سكوتها، وهي ترى وكليلها هذا يقيض وتركها المطالبة وقت العقد اعتبر رضا منها بقبضه، ولأن الظاهر أنها ترضى بقبض الأب والجد، لأن كليهما يقيض مهرها فيضم إليه أمثاله ويجهز ما به، ولأن العرف جرى على أن حديثين التركيلين في حال توليها العقد يقيضان المهر.

وإن كانت الموكلة شيئاً، أو كان التركيل في العقد غير الأب والجد فلا يعد السكوت رضا، ولابد من الإذن الصريح، ولا تبرأ ذمة الزوج بتسليم التركيل؛ لأن السكوت في جانبها لا يعد رضا، إذ هي لا تستحي من الإذن الصريح.

الحقوق الزوجية

قَالَ الْعُلَمَاءُ:

إذا وقع عقد الزواج صحيحاً نافعاً ترتبت عليه آثاره، ووجبت بمقتضاها الحقوق الزوجية.

- ٤ - كما نص على أن الأولاد الذين تزفهم من المسلم يكونون مسلمين تبعاً لدين أبيهم.
 - ٥ - وعلى أنه لا توارث بينها وبين زوجها إذا مات أحدهما، لأن شرط إرث المسلم اتحاد الدين وأن الأولاد يرثون أباهم، ولا يرثونها.
 - ٦ - ونص على أن لها حق الحضانة، إلا إذا رأى القاضي ما يمنع من بقاء الأولاد تحت سلطانها.
- وأن لها الحق في إرضاع أولادها وأن أجره الرضاعة والحضانة على أبيهم. ا. هـ.

الوكالة في الزواج

من القواعد المقررة أن من ملك تصرفاً ملك التوكيل فيه إن كان في ذاته قبيل الإثابة، وعقد الزواج يقبل الإثابة، فيجوز التوكيل فيه، فبذلك صاحب الشأن أو وليه أن يوكل فيه، ويصح من الرجل والمرأة على سواء عند أبي حنيفة، لأنه يجهز لها أن تثنى العقد بنفسها ومن يتولاه يكون وكيلاً عنها إذا كانت بالغة عاقلة، وعند جمهور الفقهاء، ولها يتولى عنها من غير توكيل، إذ هو الذي يملك إنشاء العقد، وإن كان لا بد من رأيها، فلا حاجة إلى توكيل، إنما الحاجة إلى رضاها.

ولا حاجة في التوكيل إلى شهادة، لأن التوكيل ليس جزءاً من عقد الزواج ولكن تستحسن الشهادة حتى لا تجرى مشاحة في صفة العاقد.

٤ - غش الطرف من الهفوات والأخطاء، وخاصة غير المقصود منها

السوء في الأقوال والسلوك بين الزوجين إذ:

من ذا الذي ماساء قطع

ومن له الحسن فقط

٥ - المشاركة الوجدانية في الأقراخ والأحزان، في الهموم والمطالب،

وما اجمل كلام أبي الدرداء رضي الله عنه لزوجته:

إذا رأيته غصبت فرفضني، وإذا رأيته غصبت فرفضتك، وإلا لم

نصطحب.

٦ - أن ينصح كل منهما قريبه في طاعة الله تعالى، ويبتعدا عما في

ذلك.

٧ - تزيين الزوجين:

امتن الله سبحانه على عباده بما أنزل إليهم من الزينة التي تحسن هيأتهم

ومنازلهم فقال تعالى:

﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَافِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسَ

التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٣٦]. وجاءت السنة النبوية تحض المسلمين

وجالاً ونساء على حسن الهيئة والنظافة قال رسول الله ﷺ:

«من كان له شعر فليكرمه». (أخرجه أبو داود).

وتزيين المرأة لزوجها، وكذا الرجل لزوجته ينبغي أن يتخذ منه الزوجان

الحظ المناسب، لأنه من أسباب اللذة والمودة، ولهما جعل الشارع الزينة حثاً

مشروعاً لكل منهما على صاحبه.

- وهي:

١ - حقوق واجبة للزوجة على زوجها.

٢ - حقوق واجبة للزوج على زوجته:

٣ - حقوق مشتركة بينهما.

وقيام كل من الزوجين بواجبه والأخطاخ بمسئوليته هو الذي يوفر

أسباب الاطمئنان والهدوء النفسي وبذلك تتم السعادة الزوجية.

أولاً: الحقوق والآداب المشتركة بين الزوجين:

١ - حل العشرة الزوجية واستمتاع كل من الزوجين بالآخر وهذا

الحل مشترك بينهما فيحل للزوج من زوجته ما يحل لها منه وهذا

الاستمتاع حق للزوجين ولا يحصل إلا بمشاورتهما معاً لأنه لا يمكن أن

يتفرد به أحدهما.

٢ - حرمة المصاهرة. والتوارث بين الزوجين، فإن العشرة لا

حلت بين الزوجين ووطئت بينهما لحمة تثبب لحمة النسب أو أقوى ثم

روطت بين أسرتهما برباط المصاهرة، فطوارتا كأنهما أسرة واحدة،

ولذلك تثبت بينهما حرمة المصاهرة، ثم ثبت التوارث بسبب أن حل

المصاهرة أو الصلة بين الزوجين بما هو مثل القرابة، وإذا كانت القرابة

تثبت الميراث، فالزوجية أيضاً تثبت الميراث بين الزوجين، تلك هي

شريعة اللطيف الخبير.

٣ - المباشرة بالمعروف: فيجب على كل من الزوجين أن يعاشر

الآخر بالمعروف حتى يسودهما الوتام وظلهم السلام.

فلا تنقص واحدة في الماملة من الأخرى، بل عليه المساواة في المعاملة الظاهرة بينهما، وذلك شرط الحل وثبات، فقد قال تعالى:

﴿فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُعَدِّلُوا فَرَأْسًا﴾ [النساء: ١٣].

والعدل الظاهر هو المطلوب، أما المساواة في المحبة العقلية، فليست مطلوبة، ولذلك كان النبي ﷺ يقسم بين زوجته ثم يقول:

«اللهم إن هذا قسمي فيما أملك فلا توأخني فيما تملك ولا أملك».

والعدل الظاهر هو:

أولاً: القسم في البيات بأن يبيت عند لواحدة بمقدار المدة التي يستلزمها عند الأخرى، ولا يفرق في ذلك بين البكر والثيب والتدعة والجديدة، والمعجوز والشابة، والمسلمة والكتابية، وهذا عند أبي حنيفة وأصحابه وذلك لأن السبب الذي يربط بكل واحدة منهن هو الزوجية وهي قدر مشترك عند هؤلاء جميعاً، وإذا اتخذ سبب العلاقة الشرعية وجبت المساواة فيها. ولا يستقط القسم إلا في السفر، فإن له في سفره أن يصطحب أي واحدة أراد، وإن قدم من السفر فليس عليه أن يقيم عند الأخرى بمقدار المدة التي صاحبه هذه فيها، ولكن الأفضل أن يختار عند السفر واحدة منهن بالترعة، وأوجب بعض الفقهاء ذلك لتطيق نفس الأخرى ولا تحس بمرارة التفصيل، وزيادة المحبة لفقرتها.

ولصاحبة الحق في القسم أن تنزل عنه الأخرى، لأن القسم حقها.

ولقد روى أن سودة بنت زسمة زوج النبي ﷺ تولت عن حقها في القسم لعائشة رضي الله عنها.

وثاني الأمرين اللذين يتكون منهما العدل الظاهر بين الأزواج: المساواة

فينبغي للرجل أن يزين لزوجته بما يناسب زهرته. قد يجب أن يرى امرأته تزدان له أيضاً، فإنها يعجبها منه ما يعجب منه. وقد نبه سلف ذلك من قوله تعالى:

﴿وَلْيَهْنِ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

قال ابن عباس رضي الله عنهما:

إنى لأتزين لامرأتي كما تزين لي لبيء الآية.

ثانياً: حقوق الزوجة على زوجها،

للزوجة على زوجها حقوق:

أولها: العدل.

ويكون العدل من المخرج بإحدة أن يعامله بـ يجب أن يعامله به، بحيث لو فعلت به مثل الذي يفعل بها لقبلة منها، وليستقر قوله تعالى:

﴿وَلْيَهْنِ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْهِنَ بِالْمَعْرُوفِ وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَ ذَرْبٌ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

وإن تلك الدرجة قد حددها الشارح بالطاعة والتأديب غير الجافي، والقرول في بيته، ولقد قال تعالى:

﴿وَعَاشِرُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٩].

وفسر بعض العلماء المعاشرة بالمعروف بأن يعاملها بما يجب أن تعامله به، ولقد قال النبي ﷺ:

«خيركم خيركم لأهله وأنا خيركم لأهلي» أما إذا كان مترجماً أكثر من واحدة فالعدل تشعب نواحيه، فيصبح مطالباً بالعدل معهن جميعاً، فلا يظلمهن؛ بل يعاملهن بما يجب أن يعامله به، ويكون مطالباً بالعدل بينهن،

أما التقضية الثانية،

وهي أن المهر ليس شرط صحة، فقد ثبت بالقرآن والسنة، أما القرآن

فتقول تعالى:

﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا تُمْسِكُنَّ أُزْفَرَضُوا لَكُمْ فَرِيضَةٌ وَتَعْرِضُونَ عَلَى الْمُرْسَعِ قُدْرَةً وَعَلَى الْمُنْفَرِ قُدْرَةً جُنَاحًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْصِنِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٦]. فدللت هذه الآية على أنه لا وزر إن كان

طلاق قبل الدخول في عقد لم يسم فيه مهر، ولا طلاق إذ أنه لا وزر إذا كان الطلاق قبل الدخول في عقد لم يسم فيه مهر، ولا طلاق إذا لم يكن عقد صحيح، فكان هذا دليلاً على أن العقد يعتد بصحته إذا لم يسم مهر فيه، ولو كان المهر شرطاً للصحة ما صح عقد الزواج من غير

تسمية مهر.

أما السنة فتقدم روى أن سائلاً سأل عبيد الله بن مسعود عن امرأة مات عنها زوجها، ولم يكن قد فرض لها شيئاً، فجعل يرده شهراً ثم قال الرسول فيه برأى، فإن يك خيراً فمن الله ورسوله، وإن يك خطأ فمن ابن أم عبد.

وفي رواية: فمضى ومن الشيطان، والله ورسوله بريان: أرى لها مهر مثلها لا وكن ولا شطط. فتأم رجالان، وقال لا تشهد أن رسول الله ﷺ قضى في امرأة يقال لها بروج بنت واثق بطل قضيتك هذه فسر ابن مسعود بثلثه سروراً لم يرقط مثله بعد إسلامه، ما وافق قضائي قضاء رسول الله ﷺ.

وهذا الحديث يدل على أن الزواج من غير ذكر مهر صحيح، وأن المهر ليس شرطاً للصحة، وأن الواجب عند علم تسمية مهر هو مهر مثلها.

في النفقة بشعبي الثلاث، وفي العلمام، والسكنى، والكسوة، وهذا قول جمهور الفقهاء.

هذا. ويرى المالكية والحنابلة أنه لا تحجب التسمية بين الزوجات في النفقة فإذا قام الزوج لكل واحدة بما يجب لها بطريق حالها فلا حرج عليه أن يوسع على من شاء متهم بما شاء.

هذا هو الحق الأول من حقوق الزوجية، وثانيها المهر، وثالثها النفقة.

ولا كان هذان الحقتان لهما أحكام تفصيلية، كان لابد من بيانها بالتفصيل، وبإيراد باب قائم بذاته لكل واحد منهما.



المهر

المهر حق من حقوق الزوجة على زوجها، وهو حكم من أحكام عقد الزواج، أي أثر من أثاره، وليس شرط صحة، ولما يعتد الزواج من غير ذكر المهر، بل يعتد الزواج وبمهر المهر، ولو اتفق الزوجان على أن لا مهر. فقينا فقيتان: إحداهما وجوب المهر، والثانية وجوبه على أنه أثر، لا شرط.

ولذلك وجب أن تثبت الفقهاء من النصوص الإسلامية.

أما الفقيه الأولي: فقد ثبت بالقرآن الكريم، فقد قال تعالى:

﴿وَأَمِلْ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾ [النساء: ٢٤].

وقوله تعالى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ بِحِلَّةٍ﴾ [النساء: ٤].

فدللت هاتان الآيتان على أن المهر واجب بإيجاب الشارع.

وإذا كان المهر أثراً من آثار العقد في الزوج الصحيح، فهو حق للمرأة ولها أن تنقضه، وتبرئ زوجها منه، إن كان دينا لم تقبضه ولها أن تهبه له إن قبضته أو كان عينا، مباداة من أهل التبرع واستوفى الأبرار أو الهبة شروطها المقررة لها شرعا.



قيل المهر

لما كان الإسلام صالحا لكل زمان وفي كل مكان فإنه لم يحدد للمهر مقدراً معلوماً لا يحدد عنه الزوجان إذ الناس يختلفون في الغنى والفقر ويتفاوتون في السعة والفقير.

وقد جاءت النصوص دالة على أن المهر شيء له قيمة فيجوز أن يكون خشناً من حديد أو قدحاً من تمر أو تعليماً لكتاب الله إذا تراضى عليه المتعاقدان.

عن عامر بن ربيعة أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ:

«أرضيت عن نعلك ومالك يتعلين؟».

فقال: نعم. فأجازه. (رواه أحمد).

وفي حديث الواهبية:

«فقام رجل فقال: زوجنيها يا رسول الله. فقال ﷺ: ما تصدقها؟ قال: إزاري. قال: إن أصدقتها إزارك جلست ولا إزار لك، الشمس ولو غائماً من

وشرع المهر على أنه هدية لازمة وعطاء مقرر، وليس عوضاً كسما فمهر بعض الناس، ولذلك قال كمال الدين بن الهمام:

إنه شرع إبانة لشرف عقد الزواج.

إذ لم يشرع بدلا، كالتمن والأكجرة، ولا وجب تقديم تسمية، ولقد ساء القرآن الكريم صدقة ونحلة، فقد قال تعالى:

﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: ٤]. أي عطاء.

وهذا التعبير يدل على أن المهر شرع ليكون هدية من الزوج لزوجته ولكنها هدية لازمة مترابطة من غير وكس ولا شطط، ومن غير عنت ولا إجهاد.

فالمهر شرع على ذلك هدية لتقريب القلوب، ولذلك منع النبي ﷺ على من طلب من الدخول على زوجته داخلة بته يُخْرِجُ حتى يعطيها شيئا من المهر.

هذا وفي وجوب المهر فوائد ذكرها صاحب البدائع. قال:

إن ملك النكاح لم يشرع لعنه بل لقصد آخرى لا حصول لها إلا بالدوام على النكاح، والقرار عليه لا بدوم إلا بوجوب المهر بنس العقد، لما تجرى بين الزوجين من الأسباب التي قد تحمل الزوج على الطلاق.

من الوحشة والخشونة، فلو لم يجب المهر بنس العقد لا يبالي الزوج عن إزالة الملك بأدنى خشونة تحملت بينهما، ولأنه لا يشق عليه إزالته، ولأن مصالح النكاح ومقاصده لا تحصل إلا بالمواصلة ولا تحصل الموافقة إلا إذا كانت المرأة عزيزة مكرمة عند الزوج ولا عزرة إلا بالسداد طريق الوصول إليها إلا ببال له خطر عنده، لأن ما ضاق طريق إصابته بمن على الآخرين وما تيسر طريق إصابته بغيرهم في الآخرين ومعنى هانت في عين الزوج تسلفها الوحشة، فلا تحصل مقاصد النكاح.

اللائي من خير خلق الله في كل فضيلة، ومن أفضل نساء العالمين في كل صفة فهو جاهل أحسن، وكذلك صدقات أمهات المؤمنين، وهذا مع القدرة واليسار، فأما الفقير ونحوه فلا ينبغي له أن يصدق المرأة إلا ما يقدر على وقائه من غير مشقة.

فليس من الإسلام إذن تلك النظرة التجارية التي تسيطر على أفكار طائفة من الناس، فيعالمون في الميسر، حتى إنه لا يكاد يخرج بعضهم عن عقد زواج إلا وهم يتحددون عن الميسر، وهم يبلغ من الأرقام القياسية!؟

كأنما خرجوا من حلبة مباق أو مزبدة، فالمرأة ليست سلعة في سوق الزواج كمن تسلك بها النهج التجاري،

فمن عائشة رضيها أن النبي ﷺ قال:

إن من يمن المرأة تيسر خطبتها، وتيسر صداقتها، وتيسر رحمتها، (رواه أحمد والبيهقي وحسنه الألباني في صحيح الجامع الصغير).

وفي رواية الطبراني أن عروة راوي الحديث عن عائشة قال:

أقول: إن من أولى شيمها أن يكثر صداقتها.

وهي تيسر الرحم أن تكون سريعة الحمل، كثيرة النسل.



حليد. فالتمس فلم يجد. فقال النبي ﷺ: أضعك شيء من القرآن؟ قال: نعم، سورة كذا وسورة كذا. فقال النبي ﷺ: زوجتكها بما معك من القرآن.

(رواه البخاري)

وعن أنس: أن اباطلحة خطب أم سليم فقالت: والله ما مثلك يريد ولكنك كافر وأنا مسلمة ولا يحل لي أن أتزوجك فإن تسلم فذلك مهري ولا أسالك غيره فكان ذلك مهرها.

فليس كان النساء كمثل مذنبي

لنفسل النساء على الرجال

فما التأنيت لاسم الشمس عيب

ولا التذكير فخير للسهل

وفي الأحاديث السابقة دلالة على أن المهر يجوز بالنسيء القليل وبالشقة.

وقد روج سعيد بن المسيب ابنته على يرفعين ولم يكر عليه أحد بل عد ذلك من مناقبه وقضائه.

قال الإمام الشافعي رحمه الله:

والنقص في المهر أحب إلينا، واستحب أن لا يزيد في المهر على ما أصدق رسول الله ﷺ ساءه وبناته، وذلك حسمانة درهم. (من كتاب الأم).

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله:

فمن دعه نفسه إلى أن يزيد صدقات ابنته على صدقات بنت رسول الله ﷺ

واستحلتهم فزوجهن بكلمة الله، لكم عليهن ألا يزوجن غيركم أحد تكرهونه، ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف».

وعن معاوية بن حيلة رضي الله عنه قال:

قلت يا رسول الله ما حق زوجة أحدنا عليه؟ قال:

«أن تطعمها إذا طعمت، وتكسوها إذا اكتسبت، ولا تضبح الوجه، ولا

تضرب».

وفي رواية الإمام أحمد بزيادة:

«ولا تهجر إلا في البيت، كيف وقد أفضى بعضكم إلى بعض، إلا بما حل عليهن» (رواه أبو داود والحاكم وصححه ووافقه الذهبي وكذلك رواه أحمد والزيادة له).

وأما القياس فإنه من القواعد المقررة في الفقه أن من جسد حق غيره ففقدت واجبة عليه، فالقضي، والوالي، والقاضي، وغير هؤلاء من العاملين في الدولة فتقاضيهم يجب في بيت المال، لأنهم جسدوا أنفسهم عن طلب الرزق لمنفعة الدولة فعلى عليهما أن تقدم لهم ما يكفيهم وأهلهم بالمعروف ولقد حست الزوجة نفسها للقيام على البيت ورعاية شئونونه، فحققت لها النفقة جزاء الاحتباس.

ولقد انعقد إجماع المسلمين على ذلك من عهد النبي ﷺ إلى الآن لم يخالف في ذلك أحد.

لقد اقتضى مطلق العدالة الإسلامية أن يقوم الزوج بالإنفاق على زوجته مقابل احتباسها عليه وطاعتها له والإرعاء ماله وحفظه لأولاده والقيام على تدبير شأنه فكل حقوق وعلى كل واجبات وقد صدق الحكم العدل إذ يقول:

﴿ولهن مثل الذي عليهن بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٢٨].

النفقة

ومن حقوق الزوجة وجوب نفقتها على زوجها وهي تشمل الطعام، والشراب، والملبس، وما تحتاج إليه الزوجة لقوام بدنها وقهرته وينبغي أن يطعمها وأولادها حلالاً لا إثم فيه ولا شبهة وقد كانت الزوجة من السلف الصالح تقول لزوجها إذا خرج إلى عمله:

«الحق الله، وإياك والكسب الحرام، فإنما نصبر على الجوع والضرب ولا نصبر على النار».

وقد ثبت وجوب النفقة بالكتاب والسنة والقياس والإجماع.

أما الكتاب فقوله تعالى:

﴿وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف﴾ [البقرة: ٢٢٣].

والمراد بهن: الزوجات من الأمهات.

وقوله تعالى في حق المطلقات:

﴿لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً إلا ما آتاها﴾ [الطلاق: ٧].

وقوله تعالى في حق المطلقات أيضاً:

﴿أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم﴾ [الطلاق: ٦]. وإذا كان

ذلك حق المطلقات في أثناء العدة فحق الزوجات أوجب.

وأما الحديث: فقوله ﷺ في حجة الزواج:

«واتقوا الله في النساء فإنهن عنوان عندكم، أخذتموهن بأمانة الله

هذا كله إذا كان مرضها قبل أن تزف إليه، أما إذا زوت سليمة ثم مرضت فلها النفقة ما دامت في بيت الزوجية، ولو كان مرضها مرضاً، وذلك لأن الاحتباس قد تم كدلاً، والمرض عارض، وهو كقيسما كان قابل للزوال والحقوق النائمة لا تسقط بالأفور المعارضة، ولأن حسن العشرة يوجب أن يحصل كل واحد منهما صاحبه في مرضه وسقمه.

ولقد جاء في فتح القدير:

«أن شمس الأئمة الحلواني قال: إذا مرضت مرضاً لا يمكن الانتفاع معه تسقط النفقة، ولكن الأولى الأخذ بما ذكرنا، وهو وجوب النفقة لأنه المنفق مع معنى الزوجية وغايتها السامية.

تقدير النفقة:

وجوب النفقة قسمان: وجوب مكيّن، وجوب تمليك.

فوجوب التمكين يكون بأن يعدلها النفقة بأنواعها الثلاثة، فيقدم لها الطعام الذي يحتاج إليه، والكسوة التي تليق بها وبعد السكن الذي تكتنه والأصل في الوجوب هو هذا التمكين، فإن لم يكن، انتقل الوجوب إلى التسليم، وهو أن يقدم مقداراً من المال، يكفي طعامها وكسوتها وسكنها، وتعطى ذلك المقدار كل شهر أو كل أسبوع على حسب اتفاقهما، أو على حسب العرف الذي يسير عليه حكم القضاء بها، وتقدر النفقة في هذه الحال على حسب الأحوال غلاء ورخصاً، وتختلف باختلاف الأماكن والأقاليم، وإذا قدر مقدار يفرق القضاء أو يراضيهما، ثم حثالت الأحوال، فحينئذ أنه أقل من كتابتها فلها طلب الزيادة كما أن له أن يطلب نقص المرفوض إذا تغيرت الأحوال عن وقت الفرض، وصار أكثر من الواجب عليه.



وإذا يقول:

﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض وبما أنفقوا من أموالهم﴾ [النساء: ٣٤].

ويستلزم لوجوب النفقة شروط ذكرها الفقهاء فيما يلي:

- ١ - أن يكون عقد الزواج صحيحاً.
- ٢ - أن تسلم نفسها إلى زوجها.
- ٣ - أن تمكنه من الاستمتاع بها.
- ٤ - ألا تمنع من الانتفال حيث يريد الزوج إلا إذا كان الزوج يريد الإصرار بها بالسفر أو لاثامن على نفسها أو سألها.
- ٥ - أن يكون من أهل الاستمتاع.



مسألة الزوجة المريضة:

وقد اتفق الفقهاء على أن الزوجة إذا مرضت تسيل الرقاق، ولا يمكنها الانتفال إلى بيته فلا نفقة لها، لأن الاحتباس غير ممكن، ولا يتأتى الاستعداد له، إذ للمرض بمنعها.

وإذا كان يمكنها الانتفال فالنفقة لها واجبة، إلا إذا طلبها وامتنعت، لأن إمكانها الانتفال واستعدادها له كاف لوجوب النفقة، وأحكام الزواج يمكن استيفائها في الحسنة، ثم المرض عارض قابل للزوال، وحتى العشرة بوجوب احتمالها، ولأن ما تكون أحكامه للدوام لا تسقط فيه الحقوق بالأفور المعارضة التي لا بد للإنسان فيها ولا قبل له بدفعها، وعلى ذلك تكون المريضة في هذه الحال كالسليمة على سواء.

«إن الله سائل كل راع عما استرعاه حفظ أم ضيع حتى يسأل الرجل عن أهل بيته». (رواه ابن حبان).

وعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ:

«كنى بالمرء إيماءً أن يضيع من يقوت». (رواه أبو دارد والسائي).



حقوق أخرى

سبق الحديث عن الحقوق المادية للمرأة وبيان وجوبها على الرجل وقد ذكرنا في ذلك وجوب المهر والنفقة وهنا نتحدث عن الحقوق غير المادية للمرأة على زوجها ومن تلك الحقوق:

حسّن المعاشرة

قال تعالى:

﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ فَإِنْ كَرِهْتُمُنَّ فَمَعْسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩].

ومن مظاهر اكتمال الخلق ونمو الإيمان أن يكون المرء رفيقًا مع أهله.

يقول صلوات ربى وسلامه عليه:

«أكمل المؤمنين إيمانًا أحسنهم خلقًا، وخياركم خياركم لنسائهم».

وليس إكرام الرجل لزوجته من مظاهر الصفصاف كما يظن البعض بل هو

التربية في النفقة

نبت في فضل النفقة على الزوجة والأولاد أحاديث كثيرة منها:

عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

«إذا أنفق المسلم نفقة على أهله وهو يحتسبها كانت له صدقة». (متفق عليه).

وعن كعب بن عجرة رضي الله عنه قال:

مر على النبي ﷺ رجل فرأى أصحابه من جُلده ونشاطه ما أعجبهم، فقالوا يا رسول الله: لو كان هذا في سبيل الله؟ قال رسول الله ﷺ: «إن كان خرج يسعى على أولاده صغارًا فهو في سبيل الله، وإن كان خرج يسعى على نفسه بمفها فهو في سبيل الله. وإن كان خرج يسعى رياءً ومفخرة فهو في سبيل الشيطان» (أخرجه الطبراني في معجمه الثلاثة، ورجال الكبير رجال الصحيح) قاله المنذرى والجنيني وصححه السيوطي.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال:

«ما أنفق الرجل على أهله فهو صدقة، وإن الرجل ليؤجر في رفع النقمة إلى في امرأته». (متفق عليه).

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال:

قال رسول الله ﷺ:

«من كان له ثلاث بنات أو ثلاث أخوات أو بنتان أو أختان فأحسن صحتهن واتقى الله فيهن فله الجنة». (رواه الترمذي).

وعن الحسن رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال:

أبيه.

وقال ﷺ :

«الرجل راع في أهله، ومستول عن رعيته»، الحديث. (رواه البخاري في الأدب المفرد).

صيانة العرض،

ومن حق المرأة على زوجها أن يرضون عرضها ويحفظوها من القيل والقال وكل ما يخذش الشرف ويسئ إلى العرض ويمتحن كرامتها ويعرض سمعتها لقالة السوء وهذا من الغيرة التي يحجبها الله.

والغيرة أخص صفات الرجل الشهم الكريم، وإن تمككها منه يدل دلالة فعلية على رسوخه في مقام الرجولة الخفة الشريفة، ومن هنا كان كرام الرجال وأقداد الشجعان يتلحسون بالغيرة على نساءهم، والمحافظة عليهم، وإن من شر صفات السوء ضعف الغيرة وموت النخوة، ولا يركن إلى ذلك إلا الأذليون.

وليست الغيرة تعنى سوء الظن بالمرأة والتفتيش عنها رداء كل جريمة دون رية، فمنه ﷺ أنه قال:

«إن من الغيرة غيرة ينفقها الله، وهي غيرة الرجل على أهله من غير رية»، (رواه أبو داود والنسائي).

إن الرجل هو صاحب القرامة، والمستول الأول في الأسرة والمحافظة عليها، وهو أبعد أهل نظرًا وتصورًا في أعراقها، فمن حقيقها أن يعار عليها.

وقد نظم الإسلام هذا الأمر فيما تجمله بما يلي:

سمة من سمات الكرم وقوة الشخصية.

واسمع معنى إلى تلك الحكمة النبوية التي تفيض إصلاحًا واستقامة وتنشع نورًا ونقاء وتطل على بيوت المسلمين كالشمس في عليائها تبدد غيايب الظلمات ونقى جنبات الحياة يقول ﷺ :

«لا يفرك مؤمن مؤمنة إن كره منها خلقًا رضی منها آخرًا». (رواه مسلم).

ومعنى يفرك: يسكون الناء وتتح البد والراء أيضًا أى: يفتش.

ومن حقوق المرأة على زوجها،

وقايتها من النار بتعليمها وتأديبها.

قال الله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ (التحريم: ٦).

قال قتادة في معنى الآية:

نأمرهم بطاعة الله، وتهاهم عن معصية الله، وتقوم عليهم بأمر الله تعالى: وتأمرهم به، وتساعدهم عليه، فإذا رأيت معصية ردعتهم ووجرتهم.

قال الألوسي رحمه الله:

واستدل بها على أنه يجب على الرجل تعلم ما يجب من الفرائض، وتعليمه ليولاه، وأدخل بعضهم الأولاد في الانقاس، لأن الولد بعض من

المباشرة الزوجية

قال تعالى:

﴿هُنَّ لَكُمْ وَآتَمَّ لِيَسُّ لِيَنَ﴾ [البقرة: ١٨٧].

ثم قال تعالى:

﴿فَالآنَ بَاطِرُوهِنَّ وَاتَّقُوا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

وللتفهاء في المباشرة الزوجية أقوال يحتمل أن بينها فيما يلي:

قال ابن حزم:

«وفرض على الرجل أن يجامع امرأته التي هي زوجته وأدنى ذلك مرة في كل شهر إن قدر على ذلك وإلا فهو عاص لله تعالى».

يرحان ذلك قوله تعالى:

﴿فَإِذَا تَطَهَّرْتَ فَأَتَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وذهب جمهور العلماء إلى ما ذهب إليه ابن حزم من الوجوب على الرجل إذا لم يكن له عذر.

وقال الشافعي:

«لا يجب عليه لاته حق له فلا يجب عليه كسائر الحقوق».

ونص أحمد على أنه مقتدر بأربعة أشهر لأن الله قدره في حق المولى بهذه المدة فكذلك في حق غيره.

وقد ثبت في السنة أن جماع الرجل زوجته من الصدقات التي يشب الله عليها. روى مسلم أن رسول الله ﷺ قال:

«ولك في جماع زوجتك أجر». قالوا يا رسول الله: ابائى أحدنا شهوته ويكون له فيها أجر؟ قال: «ألستم لو وضعها في حرام أكان عليه وزر».

تكذلك إذا وضعها في حلال كان له أجر».

ويستحب الملاعبة والملاطفة والانتظار حتى تنقضى المرأة حاجتها.

أولاً:

أن لا تأذن لأحد بدخول بيته من رجل قريب أو امرأة قريبة أو أجنبية إلا بإذنه، فهو أدنى بمصلحة الأسرة لأنه القيم عليها.

ثانياً:

أن لا يدخل هو عليها من لا يخاف الله تعالى، فقد يخون بنظرة أو كلمة ويشعل في البيت شرارة الفتنة.

قال ﷺ:

«ياكم والدخول على النساء». قالوا يا رسول الله: أربيت الحمر؟

قال: «الحمر الموت». (رواه البخاري).

وقال ﷺ:

«ثلاثة لا يدخلون الجنة: سادن الخمر، والعاق، والديوث، الذي يشر الخيث في أهله ولا يبالي من دخل على أهله». (رواه الدارمي وغيره).

ثالثاً:

أن لا تخرج من بيته إلى الأسواق ومجتمعات الرجال، فتخالطهم في الأسواق ومساكن المواصلات، والمحلات التجارية.

فمن على ﷺ قال:

«بلغني أن نساءكم يزاحمن المروج في الأسواق. ألا تستحيون؟» إلا تنارون؟ يتروك أحدكم امرأته تخرج بين الرجال».

رابعاً:

أن لا يعرضها للفتن فيطيل غيبه عنها ولا يدفعها إلى الفسوق بمطالعة القصص الماجرة، والمجسلات الخليقة، ولا يضطجها إلى دور الملاهي والخيالة، ولا يسمعها الغاني الفحش ولحنها.



فهرس الكتاب

الصفحة

الموضوع

٣	مقدمة
٧	الحلال والحرام في الزوج وحياة الأسرة
٧	الدعوة إلى بناء الأسرة
١٠	قواعد البناء
١١	أولاً: سمات الزوجة الصالحة
١٤	ثانياً: سمات الزوج الصالح
١٨	مشروعية الخطبة
٢٦	مرافقة المرأة على الخطبة
٢٨	استشارة الخطبة وكيفيةها
٢٩	جواز النظر إلى المخطوبة
٣٠	حظر الخلوة بالمخطوبة
٣٣	المدلول عن الخطبة وآثار ذلك
٣٦	عقد الزواج وآثاره
٣٧	الوصف التكليفي للزواج
٣٩	أركان العقد وشروطه
٣٩	الفاظ الانعقاد
٤٠	شروط صيغة العقد
٤٢	شروط الزواج
٤٣	التكاح بدون إذن ولي باطل
٤٩	حرمة الزواج بمن لا تدفن بدين سماوى وحل الكتابيات

حرمة آتيان الرجل زوجته من

غير المأثني

آتيان المرأة في دبرها تنقض منه الفطرة، وبإياه الطبع، ويحرمه الشرع.

قال الله تعالى:

﴿نَسَؤُكُمْ حَرْثَ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣].

والحجرت: موضع الغرس والزرع، وهو هنا محل الولد إذ هو المزرع.

فالأمر بآتيان الحرت أمر بالإتيان في الفرج خاصة.

قال شاعر:

إنما الأرحام أرضون لنا محترثات

فعلينا الزرع فيها وعلى الله النبات

وهذا كقولہ تعالى:

﴿فَأْتُوا مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٢٢].

وقد جاءت الأحاديث صريحة في النهي عن آتيان المرأة في دبرها.

روى أحمد وأصحاب السنن عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال:

«معلوم من أمي امرأة في دبرها».



الصفحة

الموضوع

٥٤	إجراءات لزواج المسلم بالكتابية
٥٦	الوكالة في الزواج
٥٧	الحقوق الزوجية
٥٨	أولاً: الحقوق والآداب المشتركة بين الزوجين
٦٠	ثانياً: حقوق الزوجية على زوجها
٦٠	العدل
٦٢	المهر
٦٥	قدر المهور
٦٨	الثقة
٧١	تقدير الثقة
٧٢	الترغيب في الثقة
٧٣	حسن المعاشرة
٧٤	وقايتها من النار
٧٥	صيانة العرض
٧٧	المباشرة الزوجية
٧٨	حرمة إتيان الرجل زوجته من غير المأثي
٧٩	فهرس الكتاب

